

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد تأمينات



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة):

- ديلمي مريم

تحت عنوان

تقييم مساهمة تأمينات الأشخاص في تنمية الادخار الوطني في الجزائر
دراسة مقارنة مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017)

لجنة المناقشة:

رئيسا
مشرفا و مقرا
مناقشا

جامعة المسيلة
جامعة المسيلة
جامعة المسيلة

زواق الحواس
غفصي توفيق
حدباوي اسماء

السنة الجامعية: 2018/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

اهدي ثمرة عملي المتواضع إلى:

إليك من تكرر اسمك ثلاث مرات في السنّة، والتي جعل الله تحت قدميك الجنة، إليك فرحة حياتي والبسمة على شففتي، إليك من احترقتني لأجلي، إليك نبع مسرتي، إليك أُمي الحبيبة " فريدة " ألبسك الله لباس الصحة والعافية. إليك يا من كنت لي عيون، إليك يا صاحب القلب الحنون، إليك سندي فلولاك هنا لم أكون، إليك يا قمر في سماء قلبي، ويا من بحضورك ودعمك يستمر نبضي، إليك أبي الغالي "عبد الرحمان " أدامك الله تاج على راسي. إليكم يا شموع أوقدت ثنانيا القلب، ويا من كنتم شعلة تنير لي الدرب، إليكم إخوتي: " ليلى، رفيق، صليحة، محمد، عباس، أسماء خديجة ".

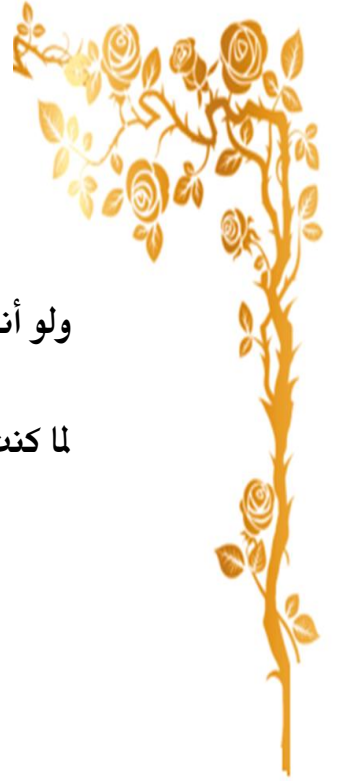
إلى ينابيع الحب، وشموع البسمة، إلى أولاد إخوتي وخاصة الكتكوتة " خديجة "

يا من بحثت عن الحياة فلم أجدها إلا بقربكم، يا من بحثت عن البسمة فلم أجدها إلا برويتكم، يا من بحثت عن السعادة فلم أجدها إلا بمجالستكم، يا من بحثت عن الأمل فلم أجده إلا بأنسكم، يا من إذا جف القلم انزع عظم من جسدي واكتب على صفحة كبدي بآثار دمي بأنني أحبكم أصدقائي: " سمية، هدى، عائشة، صباح، حبيبة، فاطمة، حنان، حسيبة؛ آسيا، مريم، رزيقة، فاطمة، بشرى، عباس، حمزة ".

إليكم من ربطتني بكم اشرف العلاقات، وخطت أناملني بجانبكم اطهر العبارات، إليكم أسرتي الثانية، كل طلبة تخصص اقتصاد التأمينات كل باسمه.

مريم

شكر وعرهان



ولو أنني أوتيت كل بلاغة ***** وأفانيت بحر النطق في النظم والنثر

لما كنت بعد القول إلا مقصرا ***** ومعترفا بالعجز عن واجب الشكر

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى

بادئ ذي البدء الشكر لله عزوجل على توفيقه ورحمته التي وسعتني لإعداد هذا العمل...

يسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلي الوالدين الكريمين والي الدكتور القدير غفصي توفيق

الذي لم يبخل علي بالنصائح والتوجيهات والذي رافقني طيلة انجاز هذا العمل ولم يتردد في مد يد العون

والمساعدة لإنجاحه، كما أتقدم بالشكر للجنة التي يشرفني أن تتولى أمر مناقشة مذكرتي كل باسمه، كما

أتقدم بالشكر والتقدير لكل أسرة العلوم الاقتصادية من موظفين وإطارات، والى كل من ساهم في إنجاح هذا

العمل سواء من بعيد أو من قريب...

مريم



مقدمة عامة

تمهيد:

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم، ويواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويساهم في دعمها والمحافظة على استقرارها. وذلك نظرا للأمان الذي يوفره سواء بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، حيث يتيح لهذه الأخيرة التوسع في أنشطتها الحالية والخوض في أنشطة جديدة كانت تحجم عليها لأنها قد تكون محفوفة بالمخاطر، وبذلك يساهم في تنمية وبعث الاقتصاد من خلال تأثيره في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية (كتسهيل عمليات الائتمان، تدعيم ميزان المدفوعات، توفير الموارد المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية التي يتبعها رفع في مستوى الدخل الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع).

والتأمين على الأشخاص زيادة على اعتباره وسيلة للحماية من المخاطر التي قد يتعرض لها الفرد في صحته أو سلامة طيلة حياته وحتى لحظة وفاته، يعد وسيلة فعالة في تعبئة المدخرات ومنه تمويل الاقتصاد.

والجزائر كغيرها من الدول خاصة النامية منها، وذلك نظرا لوعيها بأهمية التأمين على الأشخاص ومساهمته في ترقية النشاط الاقتصادي، وحرصا على تعزيز هذا النوع من التأمينات أصدرت عدة إصلاحات تمثلت في القانون رقم 06-04 المعدل والمتمم للأمر 95-07، والذي يقضي بالفصل بين أنشطة شركات التأمين على الأشخاص وشركات التأمين على الأضرار.

1/ إشكالية الدراسة:

تبعاً لما سبق، طرحت الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في الجزائر في تنمية الادخار الوطني؟

2/ التساؤلات الفرعية:

للإلمام بمختلف الجوانب للإشكالية الرئيسية تم صياغة التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما هو نشاط التأمين على الأشخاص وما طبيعة أهميته الاقتصادية والاجتماعية؟
- ما هي أهمية الادخار في الاقتصاد الوطني وأهم مصادره؟
- ما هي أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء سوق التأمين على الأشخاص ومستوى مساهمته في تمويل الاقتصاد الوطني؟

3/ فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة، تم صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1- تظل مساهمة التأمين على الأشخاص في تنمية الاقتصاد الوطني ضئيلة وضعيفة.

- 2- يعاني فرع التأمين على الأشخاص في الجزائر ضعفا مقارنة بالفروع الأخرى.
- 3- يساهم اختلال نشاط التأمين على الأشخاص في ضعف تمويل الاقتصاد الوطني باعتباره من أهم موارد تغذية الادخار الوطني.

4/ أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:
- إبراز أهمية نشاط التأمين على الأشخاص في الاقتصاد.
 - التعرف على سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر وتقييم أدائه.
 - تقييم مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الادخار ومنه تمويل الاقتصاد.
 - تقييم أداء مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة المدخرات في الجزائر بالمقارنة مع دول أخرى.
 - محاولة تقديم اقتراحات للنهوض بفرع التأمين على الأشخاص بعد التعرف على أسباب ضعف هذا الفرع من التأمينات في الجزائر.

5/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في المكانة التي يحتلها فرع التأمين على الأشخاص للنهوض بقطاع التأمينات بصفة خاصة وتمويل الاقتصاديات الدول بصفة عامة. فزيادة على اعتبار تأمينات الأشخاص وسيلة للحماية من الأخطار التي قد يتعرض لها الشخص طيلة حياته، فإنه يعمل على تعبئة المدخرات والموارد المالية التي يعاد استثمارها في مجالات منتجة.

كما تتبع أهمية الموضوع من الضعف الذي يشهده فرع تأمينات الأشخاص الجزائري مقارنة مع بعض الدول، وهذا ما يستوجب اقتراح حلول من شأنها أن تحسن من واقع سوق التأمينات على الأشخاص في الجزائر.

6/ أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- الآثار المترتبة على القانون رقم 06-04 المعدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات وانعكاساته على قطاع التأمين بصفة عامة وعلى تأمينات الأشخاص بصفة خاصة، تجعل منه موضوعا مثيرا بالاهتمام.
 - الخصائص التي يحتويها هذا الفرع من التأمينات على خلاف باقي أنواع التأمين الأخرى تجعله يكتسب أبعادا اقتصادية هامة (تعبئة الموارد المالية).
- أسباب ذاتية:
- شعورنا بقيمة الموضوع وأهميته في الوقت الراهن.

- الميول الشخصي للموضوع وهدفنا في إثراء الرصيد العلمي في هذا المجال.

7/ حدود الدراسة:

ركزنا في دراستنا على تناول الجانب التجاري للتأمين على الأشخاص ودورها في تعبئة المدخرات، مستثنين من ذلك الجانب الإلزامي (الاجتماعي) المسير من قبل صناديق الضمان الاجتماعي، حيث اقتصرت دراستنا على الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017، والتي كانت فترة حساسة بالنسبة لفرع تأمينات الأشخاص بعد صدور قانون 06-04 المعدل والمتمم للأمر 95-07 والذي اعتبر ميلاد للتأمينات الأشخاص في الجزائر.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي من الدراسة فقد اقتصرنا على معرفة مدى مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تنمية الادخار الوطني ومنه تمويل الاقتصاد، وذلك من خلال القيام بدراسة إحصائية لبعض المؤشرات التي تساعدنا في ذلك، كما قمنا بالمقارنة هذه المساهمة مع مساهمة نشاط هذا النوع من التأمين في دول أخرى (المغرب- فرنسا).

8/ منهج وأدوات الدراسة:

يهدف الإحاطة بكافة جوانب الموضوع وبغية التوصل إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، تم اعتماد المنهج التاريخي في الجانب النظري بهدف إعطاء صورة عن نشأة تأمينات الأشخاص، معتمدين في ذلك على الكتب والرسائل العلمية والمجلات التي تطرقت لهذا المجال، كما استخدمنا الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر إضافة إلى مقارنتها مع المؤشرات الاقتصادية السائدة في دول أخرى (المغرب- فرنسا). وذلك من خلال عرضها في جداول وأشكال بيانية مستخدمين برنامج (EXCEL)، بالاعتماد على إحصائيات تم جمعها من التقارير السنوية المقدمة من طرف مختلف الهيئات الرسمية المعنية بذلك.

9/ الدراسات السابقة:

تمثلت هذه الدراسات فيما يلي:

- دراسة زينب ناجم، 2012، بعنوان:

" إشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر "

هي بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في جامعة مسيلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، حيث هدفت الدراسة إلى تقديم نظرة عامة حول التأمين والتأمين على الحياة على وجه الخصوص والتعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ضعف هذا النوع من التأمين من خلال إبراز واقع التأمينات على الحياة في الجزائر.

وفي ضوء هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- محدودية الوعي التأميني وعدم انتشار الثقافة التأمينية فيما يتعلق بالتأمين على الحياة، زيادة على ذلك نظرة الأفراد لهذا النوع من التأمين على أنه مخالف للشريعة الإسلامية.
 - غياب الثقة في شركات التأمين، فالفرد الجزائري يفضل ادخار أمواله في الأراضي والعقارات لانعدام الثقة في أي جهة قد تكون مسؤولة عن أمواله.
 - تخلف سوق التأمين على الحياة الجزائري إذا ما قورن بالأسواق العالمية والغربية.
- دراسة مصعب بالي، بعنوان:

" مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني "

هي دراسة نشرت في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، 2016. تناولت مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني نظرا للدور الرئيسي الذي تمارسه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، في تقليل المخاطر وتعويض المتضررين بما يؤدي إلى تطور واستقرار النشاط الاقتصادي، من هذا المنطلق حرصت الجزائر على تنظيم قطاع التأمين وفق أفضل المعايير والممارسات المهنية والتطبيقية.

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وفنيا، وانخفاض مستوى استثماراته. فقد أضحى قطاع التأمين في المساهمة النسبية في النمو الاقتصادي، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي الايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- دراسة محمد دبوزين، بعنوان:

" وضعية سوق التأمينات على الأشخاص في الجزائر "

هي عبارة عن ورقة بحثية نشرت في مجلة علمية أكاديمية محكمة، حيث هدفت هذا البحث إلى دراسة التأمينات على الأشخاص من الواجهة النظرية من جهة وسوق هذا النوع من التأمينات في الجزائر من جهة ثانية، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغية اختبار صحة الفرضيات المعتمدة، حيث افترض الباحث بأن لا يكون نظام التأمينات على الأشخاص فعالا إذا لم يأخذ بعين الاعتبار واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لأن تغيير هذا النظام هو انعكاس لتغيير الواقع، والتي تم إثبات صحتها.

ومن بين النتائج المتوصل إليها هذا البحث نجد ما يلي:

- وجود سوق كامنة للتأمين على الأشخاص هو تطور كمي وليس نوعي، وهذا عن طريق زيادة الطلب على منتجات التأمين على الأشخاص التي كانت موجودة من قبل في السوق، ولم يكن ناتجا عن طرح منتجات تأمينية جديدة.

بغية الوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة ودراسة صحة الفرضيات من عدمها وفق للخطر المسطرة للموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين نظري وآخر تطبيقي.

■ الفصل النظري:

اشتمل هذا الفصل والذي جاء بعنوان "الإطار النظري للتأمين على الأشخاص والادخار الوطني" على ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول للتعرف على ماهية التأمين على الأشخاص من خلال عرض نشأة وأهمية هذا الفرع من التأمينات، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تناولنا فيه تقسيمات تأمينات الأشخاص معتمدين في تقسيمنا على وجهتي نظر (وجهة نظر الباحثين ووجهة نظر المشرع الجزائري)، كما تناولنا فيه أشكال أخرى من التأمينات تندرج ضمن هذا النوع، في حين خصصنا المبحث الثالث لعرض ماهية الادخار الوطني باعتباره متغير مهم في دراستنا، وذلك من خلال التعرف على مفهومه وأهم مصادره.

■ الفصل التطبيقي:

تضمن هذا الفصل من الدراسة أيضا ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول لدراسة واقع سوق التأمين على الأشخاص في الجزائر من خلال عرض نشأته وتقديم هيكل هذا السوق عن طريق التطرق لأهم المنتجات والشركات الناشطة فيه. أما عن المبحث الثاني فتم تخصيصه لدراسة مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الادخار الوطني، من خلال تقديم إحصائيات لتطور رقم أعمال هذا الفرع من التأمينات وتبيان حصة من إجمالي الادخار. في حين تناولنا في المبحث الأخير دراسة مقارنة لمساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تعبئة المدخرات في الجزائر مع كل من المغرب وفرنسا.

وكل البحوث تم ختم هذا العمل بمجموعة من النتائج جاءت كرد على التساؤلات وتأكيد أو نفي لما اعتمد كفرضيات، عززت هذه النتائج بجملة من التوصيات يمكن أن يكون لها اثر ايجابي يستفيد منه من يهتم بهذا المجال.

11/ صعوبات الدراسة:

- لقد واجهتنا في إعداد هذا العمل عدة عراقيل نذكر منها ما يلي:
- نجد من بين الصعوبات قضية المصطلحات التي تتداخل فيما بينها وتختلف في آن واحد، وخاصة في الجزء المتعلق بنشأة التأمين على الأشخاص وأقسامه.
- ندرة الكتب في المكتبة المتواجدة على مستوى الكلية، وتعطل برنامج البحث وجعله يدوي مما زاد من صعوبة البحث عن المراجع واستغراق وقت كبير في ذلك.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

- نشير أيضا إلى عنصر الزمن المقيدين به لا نجاز هذا العمل والظروف التي مر بها البلد وما نشأ عنها من قرار العطلة الفجائية، إضافة إلى ذلك القيد بعدد صفحات المطلوبة للدراسة مما أدى بنا إلى تجنب التفصيل في بعض العناصر، إلا أنه لا يمنع من مواصلة البحث في الموضوع في مستقبلا والاطلاع أكثر على هذا المجال.

الفصل الأول

الإطار النظري للتأمين على الأشخاص والادخار الوطني

تمهيد:

أصبح فرع التأمين بصفة عامة والتأمين على الأشخاص بصفة خاصة يحتل مكانة في اقتصاديات الدول المتقدمة ويعد مقياسا لدرجة وعي وتقدم الشعوب. وزيادة على اعتباره وسيلة للحماية من الأخطار التي قد يتعرض لها الأفراد طيلة حياتهم فهو يؤثر إيجابا في العديد من المتغيرات الاقتصادية، والاهم من ذلك فهو يعد وسيلة فعالة في تعبئة المدخرات في سبل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة للتقدم. لذلك نسعى في هذا الفصل إلى عرض الإطار العام لكل من التأمين على الأشخاص والادخار الوطني وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- ماهية التأمين على الأشخاص.
- تقسيمات التأمين على الأشخاص.
- ماهية الادخار الوطني.

المبحث الأول: ماهية التأمين على الأشخاص

يوفر فرع التأمين على الأشخاص الحماية التأمينية من الأخطار التي يتعرض لها الشخص طيلة حياته من لحظة الولادة وحتى الوفاة التي تصيبه في شخصه، والتي قد تؤدي عند تحققها إلى الحد من قدرته على العمل أو القضاء على قدرته الإنتاجية تماما. ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تعريف تأمينات الأشخاص وأهميتها بالنسبة للاقتصاد والمجتمع.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن تأمينات الأشخاص

إن فكرة التعاون تحمل نفس المعنى الذي يهدف إليه نظام التأمين في وقتنا الحاضر وهي توزيع عبء الخطر عند تحققه لشخص أو مجموعة من الأشخاص أو الأشياء المعرضين لنفس الخطر، فقد اظهر لنا التاريخ أن قدماء المصريين كونوا جمعيات دفن الموتى بغرض تحمل عبء مراسيم الوفاة والدفن، وقد تطلب كل ذلك تكاليف باهظة عجز عن تحملها عامة الأفراد فهداهم تفكيرهم للتغلب على هذه المشكلة بإنشاء مثل هذه الجمعيات والتي تقوم على نوع من التعاون بين هؤلاء الأعضاء، تقضي بتعاون الكل في تحمل الخسائر التي تحدث للبعض نتيجة تحقق خطر الوفاة.¹ وكلما ازداد المجتمع الإنساني حضارة ازداد التعاون بين أفرادها، لذا نجد أن التأمين كان معروفا لدى الأمم القديمة فقد عرفه قدامى المصريين والصينيين... الخ.²

فالنسبة للتأمين على الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري لأن عقود التأمين البحري قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان والبحارة بنفس سعر تأمين البضاعة والسفينة.³ لكنه لم يعرف بمفهومه المعاصر إلا في إنجلترا حوالي 1300 ميلادية⁴، غير أن هذا التأمين ظل فترة طويلة منظورا إليه كعمل منافيا للأخلاق ولذلك حرم في فرنسا بأمر لويس الرابع سنة 1981 ووجد معارضة كبيرة من كبار فقهاء القانون الفرنسي القديم.⁵

وتبين سجلات هيئات التأمين أن أول وثيقة للتأمين على الحياة أصدرت في لندن عام 1583 على حياة شخص يدعى وليام جيبونز بمبلغ 400 جنيه إسترليني لمدة سنة، وقسطا بلغ مقداره 325 جنيه، حتى توفي المؤمن عليه خلال السنة واستحق المستفيدين مبلغ التأمين.⁶

¹ إبراهيم علي عبد به، التأمين ورياضياته التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 11.

² الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، تسويق الخدمات التأمينية، ص 13، على الموقع: ww.abahe.couk. ، تاريخ الاطلاع: 2019/02/15.

³ إبراهيم علي عبد به، المرجع نفسه، ص 13.

⁴ إلهامجاتي، مولي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012، ص 3.

⁵ كريمة شيخ، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 4.

⁶ الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 14.

وفي عام 1600 صدر قرار في الأراضي المنخفضة (الدنمارك، هولندا، بلجيكا) بتأمين الجنود ضد فقدان الأعين والأطراف، وكان ذلك أول تطوير في تأمينات الحياة مثل تأمين ضد العجز. وفي عام 1693 تم إعداد أول جدول حياة تم من خلاله إقرار بعض الأسس الفنية لتأمينات الحياة حتى ظهرت شركتي (روبا) للتأمين التبادلي و(لندن) للتأمين التعاوني عام 1720، والتي أصدرتها عدد من وثائق قصيرة الأمد اعتمدت فيها على السن والحالة الصحية بصورة معقولة عند حساب أقساط التأمين على الحياة.¹

أثار التأمين على الحياة ضجة في القرن 18 بسبب اتخاذ الأفراد منه وسيلة للمقاومة على أرواح الناس، مما أدى إلى ظهور مبدأ المصلحة التأمينية وصدور قوانين تمنع أي شخص من التأمين على حياة شخص آخر إلا إذا تحقق هذا المبدأ مثل قانون إنجلترا 1774 والمسمى بقانون التأمين على الحياة.²

تطور هذا الفرع من التأمين مع تطور الفنون العلمية والرياضية والإحصائية، وأخذ يبتعد عن صفة الرهان والمقاومة مستهدفا تغطية المخاطر وليس مجرد تحقيق الأرباح، ومن ثم سمح له بالظهور في فرنسا فكانت أول شركة فرنسية للتأمين على الحياة سنة 1778. أما في الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت شركات التأمين على الحياة اعتبارا من عام 1900 حتى وصل عددها إلى 2000 شركة، وتضاعف إنتاجها عشرة أضعاف ليصل مبلغ التأمين المتحصل عليه من وثائق التأمين على الحياة ما يزيد عن تريليون دولار ناتج عن 400 مليون عقد، مما يدل أن التأمين قد وصل مرحلة متقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية ليخلق بذلك من شركات التأمين قوة اقتصادية فاعلة في المجتمع.³

المطلب الثاني: تعريف تأمينات الأشخاص

يمكن تعريف التأمين على الأشخاص على أنه عقد قانوني يتعهد فيه التزام المؤمن بأن يدفع بمقتضاه للمستأمن أو للمستفيد تعويضا يتمثل في مبلغ من النقود أو إيراد مرتب عند إصابته بضرر ناتج عن تحقق حادثة مؤمن ضدها متعلقة بالشخص في حد ذاته.⁴ والمغزى الأساسي من هذا التأمين التأمين هو حماية الشخص من الأخطار التي قد تهدده في وجوده أو صحته أو سلامة أعضائه أو قدرته على العمل (كأخطار الموت والمرض والحوادث والعجز عن العمل). والتأمين على الأشخاص

¹توفيقغفصي، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018، ص 14.

² الاكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، مرجع سابق، ص 14.

³ إلهامغجاتي، مرجع سابق، ص 4.

⁴ طارق قندوز، الخطر والتأمين - مدخل أجهزة الإشراف والرقابة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 152.

ليس تأميننا تعويضيا كما أنه لا يمس المبدأ التعويضي، ويكون محله الشخص المؤمن عليه لا ماله.¹ أما المشرع الجزائري فقد عرف التأمين على الأشخاص في المادة 60 من الأمر رقم 95-07 على أنه: "التأمين على الأشخاص اتفاقية احتياط بين المؤمن له والمؤمن، ويلتزم المؤمن بموجبها بأن يدفع للمكاتب أو للمستفيد المعين مبلغا محددًا، رأسمًا لا كان أو ريعًا، في حالة تحقق الحادث أو عند حلول الأجل المنصوص عليه في العقد. ويلتزم المكاتب بدفع الأقساط حسب جدول استحقاق متفق عليه."²

تعريف شامل لتأمينات الأشخاص

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين على الأشخاص على أنه: "ذلك التأمين الذي يكون موضوعه هو شخص المؤمن له، بغرض توفير الحماية التأمينية له ضد الأخطار أو الوقائع التي تمسه في حياته أو صحته أو سلامة أعضائه، وعند تحقق الخطر المؤمن ضده أو حلول الأجل المتفق عليه في العقد يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين كاملا بغض النظر عن جسامه الضرر، ذلك أن الشخص ليس محلا للتقويم المالي، مقابل قسط أو أقساط دورية يدفعها المؤمن له للمؤمن. والتأمين على الأشخاص لا يخضع لمبدأ التعويض فهو بذلك ليس تأمينًا تعويضيا، ففي هذا النوع من التأمين يكون محل العقد هو الشخص المؤمن عليه لا ماله على عكس تأمينات الأضرار.

المطلب الثالث: أهمية تأمينات الأشخاص

يلعب قطاع التأمين دورا هاما في المجتمعات الحديثة بما في ذلك فرع التأمين على الأشخاص وانعكاساته على الاقتصاد بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها على كل من المستويين.

أولا- الأهمية الاقتصادية لتأمينات الأشخاص

تكتسي تأمينات الأشخاص أهمية بالغة لها فوائد كبيرة بالنسبة للأفراد وللبلد، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

1/ التأمين على الأشخاص من أهم وسائل الادخار والاستثمار:

إن قطاع التأمين يعتبر أداة هامة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات، ومن ثم استثمارها بكافة دول العالم وخاصة الدول النامية. ففي تأمينات الحياة، عادة ما يغلب على عقودها العنصر

¹ محمد دبزون، وضعية سوق التأمينات على الأشخاص في الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، د ت، ص 119.

² المادة 60 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995، المتعلقة بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995.

الادخاري كعقود تكوين الأموال.¹ غير أن ما يميز هذا النوع الادخار أن المؤمن له يرتبط بالمؤمن ويخسر جزءا هاما من النقود، هذا عكس ما يحدث في الأوعية الادخارية الأخرى.² ففي حالة غياب التأمين تحتاج الشركات والمشاريع الاقتصادية إلى تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة التي قد تلحق بها، إما بوجود التأمين فهو يؤدي إلى توجيه مثل هذه الاحتياطات إلى الاستثمار في مشروعات إنتاجية تعمل على التنمية الاقتصادية،³ وذلك عن طريق شركات التأمين بما في ذلك شركات تأمين الأشخاص التي تدفع جزء كبير من ادخاراتها في أوجه استثمارية متعددة، كالأوراق المالية (أسهم، سندات، شهادات استثمار) والقروض للأفراد والشركات المختلفة (صناعية وتجارية) والودائع البنكية... الخ⁴ ينتج عنها عوائد استثمارية تعطي الثقة للمؤمنين لهم خاصة فيما يخص حصولهم على مبالغ التأمين المتفق على دفعها لهم عند تحقق الخطر المؤمن منه، وبالتالي فإن التأمين يعتبر عنصر هام في تنشيط السوق المالية وتوسيعها.⁵

2/ العمل على زيادة الإنتاج:

ذلك لما يتميز به التأمين من توفير تغطيات تأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشآت على الدخول في مجالات إنتاج جديدة أو التوسع في مجالات إنتاجهم الحالية، كما يعمل على إحلال مشروعات منتجة محل المشروعات التي تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي، وبالتالي تعود العملية الإنتاجية لمستواها في وقت وجيز.⁶ ومن ناحية أخرى فإن توافر التغطية التأمينية، للأفراد العاملين بالمنشآت والمشروعات من الأخطار المختلفة - من وفاة ومعاشات ومرض وإصابات وبطالة - سواء كانت هذه التغطية تتعلق بهم أو أسرهم سيساعد على استمرارهم في العمل بمثل هذه المشروعات مدة طويلة نسبيا، وهذا ينعكس على تنمية قدراتهم بالإضافة إلى ما يوفره من استقرار وأمان لهم بما يعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية لدى هؤلاء العاملين.⁷

¹ إبراهيم علي عبد ربه، مرجع سابق، ص 74.

² صندرة لعور، التأمين على أخطار المؤسسة - دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال -، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 31.

³ نور الهدى لعميد، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010، ص 35.

⁴ سعيد جمعة عقل، حربي محمد عريقات، مبادئ التأمين، دار البداية، الاردن، 2010، ص ص 54-55.

⁵ صندرة لعور، مرجع سابق، ص 31.

⁶ مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 23.

⁷ إبراهيم علي عبد ربه، مرجع سابق، ص 79.

3/ المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة:

تعمل شركات التأمين على الأشخاص على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع، ذلك أن التوسع في التأمين (بالقطاع التجاري) يقتضي توفير حد أدنى من العمالة بأنواعها المختلفة، فنية وإدارية ومهنية، كالمهندسين والإداريين والعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها ووكالاتها.¹

فضلا عن هذا، من المهام التي ترتبط بفرع تأمينات الأشخاص نجد:

- أطباء التأمين؛

- الخبراء الإكتواريين في رياضيات التأمين.

4/ تسهيل واتساع عمليات الائتمان:

مما لا شك فيه أن اتساع الائتمان وزيادة الثقة التجارية في دولة ما فيه تدعيم للحياة الاقتصادية بها. ويلعب التأمين في هذا المجال دورا بارزا، فمن المعروف أنه لا يمكن لصاحب المال أن يقرض ماله مالم يطمئن إلى أن موضوع ضمان هذا المال باق، وغير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما.² فبالنسبة للبنوك مثلا فإنها لا تقرض المؤسسات ورجال الأعمال مهما كانت مراكزهم المالية، في حين يمكن ذلك بسهولة في حالة التأمين على ممتلكاتهم.³

وفي هذا الإطار يستطيع المستفيد من التأمين على الحياة الحصول على الائتمان بضمان وثيقة التأمين، حيث تصبح لها قيمة في ذاتها تتمثل في الاحتياطي المكون من الأقساط المدفوعة، تضمن وثيقة التأمين للمقرضين قيمة القرض، ففي حالة عدم السداد يمكن للدائن الحصول على حقه من قيمة الوثيقة.⁴

5/ دور تأمينات الأشخاص في مكافحة التضخم:

يلعب فرع التأمين على الأشخاص أيضا دورا في التخفيض من الضغوط التضخمية، وذلك من خلال م ايلي:⁵

¹ حسني مهدي، واقع وآفاق تأمينات الأشخاص دراسة حالة بالشركة saa وكالة أم البواقي، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2012، ص 67.

² إبراهيم علي عبد ربه: مرجع سابق، ص 79.

³ صندرة لعور، مرجع سابق، ص 31.

⁴ حسني مهدي: مرجع سابق، ص 68.

⁵ حسني مهدي: مرجع سابق، ص 69.

- 1- حجز أموال كانت ستنفق على سلع وخدمات استهلاكية؛
- 2- يعمل على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق، ما يؤدي إلى توازن نسبي بين العرض والطلب؛
- 3- تعمل شركات التأمين على الأشخاص على زيادة المنافسة داخل قطاع الخدمات المالية، ما ينجم عنه تخفيض تكلفة هذه الخدمات والمنتجات المالية (خاصة تأمينات الحياة) ومن شأن ذلك مضاعفة الطلب عليها، سواء كانت تلك المنافسة على المستوى الوطني أو الدولي؛
- 4- دعم المستجديات الفنية، حيث أن شركات التأمين على الأشخاص تستثمر أموال ضخمة في تكنولوجيا المعلومات، وخاصة في مجال التجارة الإلكترونية وتخزين المعلومات وذلك من أجل تحليلها بشكل أحسن، ليبقى الهدف الرئيسي هو تحسين الخدمة المقدمة للزبائن وتخفيض التكاليف من أجل رفع الأرباح.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية لتأمينات الأشخاص

تنشأ الأهمية الاجتماعية لتأمينات الأشخاص كونها تمثل دورا هام وعامل فعال في مكافحة آفة الفقر التي تنتج عن الخسائر المالية التي تلحق بالشخص، سواءا تعلق الأمر بسبب بلوغه سن التقاعد أو بسبب وفاته أو إصابته بعجز نتيجة المرض أو الشيخوخة، وعلاوة على ذلك فإن لتأمينات الأشخاص دورين مهمين هما: تنمية الشعور بالمسؤولية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة.

1/ الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة:

يساهم فرع التأمين على الأشخاص في مكافحة الفقر، حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة. بما يضمنه من توفير حد أدنى لمستوى المعيشة له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تلحق بمستوى دخل الأسرة نتيجة الوفاة أو بلوغ سن الشيخوخة، حيث أن بعض وثائق التأمين على الحياة يكون الغرض منها ضمان مبلغ يصرف للمستفيد مرة واحدة أو بصفة دورية بما يضمن له الإنفاق على نفسه عند بلوغه سنا معينة يكون فيها غير قادر على الكسب من العمل، أو بما يضمن لأسرته بعد وفاته الإنفاق على أنفسهم لحين إتمام دراستهم مثلا...، كما قد تضمن مبلغا معيناً للولد أو البنت عند بلوغهما سنا معينة، بما ييسر لهم الأعباء المترتبة على إتمام الزواج...، وهذا كله يعود على المجتمع ككل بالاستقرار والتماسك.¹

2/ تنمية الشعور بالمسؤولية:

إن قيام الفرد بشراء عقد التأمين على الحياة، يوفر لأسرته ما يضمن لها الحياة الكريمة بعد وفاته أو عند تقاعده، ويعتبر هذا تنمية للشعور بالمسؤولية تجاه أسرته، وأيضا تجاه نفسه ومجتمعه.

¹ إبراهيم علي عبد ربه، مرجع سابق، ص ص 83 84.

- رغم هذه الأهمية، إلا أن البعض يأخذ على التأمين خاصة منه التجاري وبالأخص التأمين على الحياة العديد من العيوب، سنقوم بتعداد البعض منها باختصار كم يلي:¹
- 1- التأمين للأغنياء دون الفقراء، كما هو معلوم أنه ليس باستطاعة كل فرد من المجتمع دفع أقساط التأمين ليحصل على عقد يحميه مما يخشاه من الأخطار؛
 - 2- استنزاف الأموال وتحويل قدر كبير منها نحو الخارج عن طريق إعادة التأمين الدولي؛
 - 3- ما يدفع للمؤمن لهم والمستفيدين عموماً أقل بكثير مما يحتفظ به لدى المؤمن؛
 - 4- التسبب في الكثير من المشاكل، حيث أن إغراء المال والطمع في الحصول على مبالغ التأمين، أدت بعدد من الموصى لهم بهذه المبالغ إلى ارتكاب جرائم القتل، وأكثرها يستهدف الأقارب.

¹ حسني مهدي، مرجع سابق، ص 70.

المبحث الثاني: تقسيمات تأمينات الأشخاص

إن فرع تأمينات الأشخاص فرع واسع يندرج ضمنه عدة تقسيمات تختلف باختلاف الأوعية التي أفرغت فيها عقود التأمين الخاصة بهذا الفرع، وفي هذا المبحث سنتناول أهم تقسيمات المدرجة ضمن التأمين على الحياة.

المطلب الأول: تأمينات الحياة

يعتبر التأمين على الحياة من أهم الميادين التي تطبق فيها تأمينات الأشخاص، من خلال هذا المطلب سنحاول الإلمام بأهم الجوانب النظرية لهذا النوع من تأمينات على الأشخاص عن طريق التطرق لتعريف التأمين على الحياة ومعرفة أهم صورته.

تعريف التأمين على الحياة:

يعرف التأمين على الحياة على أنه تلك العقود التي تغطي الخسائر المالية التي تنتج عن تحقق الظواهر الطبيعية بالنسبة لحياة الأفراد، وعلى ذلك فوثائق تأمين الحياة تغطي حوادث طول العمر (الحياة) كما تغطي حوادث قصر العمر (الوفاة) على حد سواء. كذلك فإنها تغطي معظم الحوادث التي تقع للأفراد في مجال حياتهم، مثل حوادث الزواج وتعليم الأطفال ووفاة الزوجة أو الأولاد وما إلى ذلك من الحوادث.¹

كما أمكن للبعض تعريف عقد أو وثيقة التأمين على الحياة عموماً بأنها: " اتفاق يتم بين طرفين، يتعهد فيه الطرف الأول (شركة التأمين) بأن يدفع للطرف الثاني مبلغاً من المال يدفع مرة واحدة أو يدفع بصفة دورية عند تحقق حادث معين يتعلق بحياة شخص أو عدة أشخاص معينين خلال مدة محددة، في مقابل أن يدفع الطرف الثاني للطرف الأول قسطاً يدفع مرة واحدة أو يدفع دورياً لمدة معلومة، ومن الطبيعي أن تكون قيمة القسط أقل نسبياً من قيمة مبلغ التأمين."²

صور عقود التأمين على الحياة:

تتعدد صور تأمينات الحياة وتختلف باختلاف العقود المبرم فيها، ولتبيان أهم أشكال تأمينات الحياة سننعمد على تقسيمين: تقسيم من وجهة نظر الباحثين والتقسيم الثاني وفقاً للمشرع الجزائري.

أولاً: من وجهة نظر الباحثين

أشرنا سابقاً أن أخطار الحياة تنحصر في خطر الوفاة وما يترتب عن تحققه من آثار عند انقطاع الدخل، وخطر طول الحياة وما ينجم عنه عدم كفاية الدخل، أو الخطرين معاً. وعلى هذا

¹ سالم رشدي، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 75.

² إبراهيم علي عبد ربه، مرجع سابق، ص 88.

الأساس يمكن تقسيم العقود المختلفة لتأمينات الحياة إلى ثلاثة أشكال: عقود التأمين لحالة الحياة، عقود التأمين لحالة الوفاة، عقود التأمين المختلطة.

1/ التأمين في حالة الحياة:

ويدفع مبلغ التأمين فيه ببقاء المؤمن عليه حيا حتى نهاية مدة التأمين، أما إذا توفي خلال المدة فلا يدفع أي مبلغ، وبالممارسة التطبيقية فإن هذا التأمين محدود جدا بسبب عدم وجود عنصر الضمان الذي هو أساس التأمين على الحياة، وتبقى لهذا النوع فائدته في أنه ويجمعه مع التأمين المؤقت يشكلان التأمين المختلط أكثر أنواع التأمين على الحياة انتشارا.¹

وهذا النوع من التأمين غالبا ما يكون المؤمن على حياته هو المستفيد فينتقى مبلغ التأمين عند حلول الأجل المعين في العقد، ويحدد هذا إما بعدد من السنين أو ببلوغ سن معينة للمؤمن له، وبحلول الأجل يبدأ بالاستفادة من مبلغ التأمين وإذا توفي المؤمن له قبل حلول هذا التاريخ ينتهي العقد بهذه الواقعة ويحتفظ المؤمن بالأقساط المدفوعة.² والتأمين لحالة الحياة بدوره ينقسم إلى قسمين نوجزهم كما يلي:

1-1 عقود التأمين الوقفية البحتة (رأسمال المؤجل)

بمقتضاه يلتزم المؤمن بأداء مبلغ التأمين إذا ظل المؤمن عليه على قيد الحياة حتى سن معين أو بعد مدة محددة، فإذا توفي قبل بلوغ هذا السن أو قبل انتهاء المدة المحددة فلا تلتزم الشركة بأداء مبلغ التأمين، وإن كان يجوز الاتفاق على التزامها برد كل أو جزء من الأقساط المسددة. ومثل هذا العقد يؤدي إلى تراكم احتياطات كبيرة لدى المؤمن لقيامه على عنصر الادخار إلى جانب عنصر التأمين.³

1-2 عقود دفعات الحياة (عقود تأمين المعاشات):

وتضمن للمؤمن على حياته دفعة متساوية إعادة تدفع دوريا - سواء في أول أو آخر كل دورة - خلال مدة العقد وبشرط أن يكون على قيد الحياة، ويتوقف المؤمن عن دفعها بمجرد وفاة المؤمن على حياته حتى ولو كانت مدة العقد لم تنته بعد. ويحدث أن يكون دفع المعاش سنويا أو كل نصف

¹ يوسف محمود وآخرون، أثر العوامل الاقتصادية والديموغرافية في الطلب على تأمينات الحياة في سورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 34، دمشق، 2017، ص 18.

² مصطفى بناي، واقع وأفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص 158.

³ سامي نجيب، تأمينات الأشخاص، دار التأمينات، 2008، ص 9.

سنة أو كل ربع سنة أو كل شهر، كما يحدث أن تكون دفعات الحياة هذه متساوية أو متزايدة أو متناقصة حسب رغبة وحاجة المتعاقد عليها.¹

وتتفرع دفعات الحياة إلى أربعة أنواع حسب المدة التي تحدد في العقد لدفع مبالغ الدفعة نذكرها كالآتي:²

1-2-1 دفعة أو معاش مدى الحياة:

" اتفاق بين المؤمن والمؤمن له بمقتضاه يتعهد الطرف الأول بأن يدفع للطرف الثاني دفعة أو معاش دوري متفق عليه طالما أن المؤمن له على قيد الحياة بشرط أن تدفع الدفعة الأولى خلال وحدة الزمن الأولى، وذلك في نظير أن يقوم المؤمن له بسداد القسط الوحيد المستحق عن العقد دفعة واحدة عند التعاقد، وبهذا يتم سداد القسط قبل أن يستحق دفع الدفعة الأولى."

1-2-2 دفعة أو معاش مدى الحياة المؤجل:

" اتفاق بين المؤمن والمؤمن له بمقتضاه يتعهد الطرف الأول بأن يدفع للطرف الثاني دفعة أو معاش دوري متفق عليه طالما يكون المؤمن له على قيد الحياة، بشرط أن تدفع الدفعة الأولى بعد مضي مدة تأجيل متفق عليها، وذلك في نظير أن يقوم المؤمن له بسداد القسط المستحق عليه دفعة واحدة عند التعاقد أو على أقساط دورية تدفع خلال مدة يكون أقصاها مدة التأجيل المشار إليها، وبهذا يتم سداد القسط أو الأقساط المستحقة قبل استحقاق الدفعة الأولى."

1-2-3 دفعة أو معاش الحياة المؤقت:

" اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد بمقتضاه المؤمن بدفع دفعة دورية للمؤمن له خلال مدة محدودة على أن يبدأ الدفع الدفعة الأولى منها خلال وحدة الزمن الأول ويستمر دفعها إلى أن تنتهي المدة وتحدث الوفاة أيهما يقع أولاً."

1-2-4 دفعة أو معاش الحياة المؤقت المؤجل:

" اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد الأول بمقتضاه أن يدفع إلى الثاني معاشا دوريا خلال مدة محددة متفق عليها في العقد طالما كان المؤمن له حيا خلال مدة الدفع هذه على أن تدفع الأولى بعد مضي مدة محددة (مدة التأجيل)، ويتم ذلك نظير أن يقوم المؤمن له بسداد القسط المستحق عن العقد دفعة واحدة أو خلال مدة لا تطول عن مدة التأجيل وبهذا يتم سداد الأقساط الدورية قبل استحقاق الدفعة الأولى."

¹ سلامة عبدالله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، ط 4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974، ص 257.

² سالم رشدي، مرجع سابق، ص ص 80 82.

2/ التأمين لحالة الوفاة:

هو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن في مقابل أقساط بأن يدفع مبلغ تأمين معين عند وفاة المؤمن للمستفيد سواء أكان ذلك دفعة واحدة أو في شكل إيراد دوري،¹ ويأخذ هذا النوع من التأمين خمسة أشكال:

1-2 التأمين العمري:

يتعهد بمقتضاه المؤمن بأن يدفع مبلغ التأمين للمستفيد في شكل رأسمال أو إيراد مرتب لمدى الحياة، وهذا بعد تحقق الخطر بوفاة المؤمن له. وهو يمثل نوعا من الادخار، وقد يأخذ هذا التأمين شكل التأمين على حياتين، ويتحقق ذلك عندما يؤمن الزوجان معا على حياتهما، ومن مات منهما أولا يكون هو المؤمن على حياته ومن بقي حيا يكون هو المستفيد وبالتالي يكون مستحقا لمبلغ التأمين.²

2-2 عقد التأمين مدى الحياة المؤجل:

اتفاق بين المؤمن والمستأمن يتعهد فيه الأول بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه للمستفيد بمجرد وفاة المؤمن على حياته إذا تحققت هذه الوفاة بعد مدة التأجيل المنصوص عليها في العقد وأينما حدثت الوفاة بعد ذلك، نظير قيام المستأمن بسداد القسط أو الأقساط الدورية المستحقة عن هذا العقد في مواعيدها.³

2-3 التأمين المؤقت:

يدل هذا التأمين على تأمين حياة شخص لمدة معينة تحدد بمقتضى العقد، وإذا انقضت المدة المحددة في العقد ولم يتوفى المؤمن ينتهي العقد وتبقى الأقساط المدفوعة حق للمؤمن. وبلجأ إلى هذا النوع عندما يكون الشخص ممارسا لنشاطات تتصف بالخطورة الشديدة، كالعامل في الملاحة الجوية والبحرية... الخ.⁴

2-4 التأمين على البقاء:

وفيه يلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين إلى المستفيد في حالة وفاة المؤمن له شرط بقاء المستفيد على قيد الحياة، وفي حالة وفاة المستفيد قبل المؤمن له لا يلزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين.⁵

¹ سهيلة بارة، حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة سوق التأمينات الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد

16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ص 175.

² جديدي معراج، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص 99.

³ سالم رشدي، مرجع سابق، ص 78.

⁴ جديدي معراج، مرجع سابق، ص ص 99100.

⁵ نور الهدى لعميد، مرجع سابق، ص 27.

2-5 عقد تأمين الحياة المؤجل المؤقت:

اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد الأول بمقتضاه أن يدفع مبلغ التأمين للمستفيد بمجرد وفاة المؤمن على حياته إذا وقعت الوفاة بعد انقضاء مدة التأجيل وخلال المدة المؤقتة لسريان الضمان، في نظير أن يقوم المؤمن له بسداد القسط الوحيد أو الأقساط الدورية المستحقة عن العقد في مواعيدها.¹

3/ التأمين المختلط:

هو عبارة عن عقود تغطي خطري الحياة والوفاة معا خلال مدة معينة، ففي حالة وفاة المؤمن على حياته يستحق المستفيد مبلغ التأمين أما في حالة بقاءه على قيد الحياة يتقاضى مبلغ التأمين شخصيا والتأمين المختلط له صور متعددة.

3-1 عقد التأمين المختلط العادي:

ويضمن للمؤمن عليه دفع مبلغ التأمين للمؤمن له إذا بقي حيا بعد تاريخ يتفق عليه في عقد التأمين، فإذا مات قبل ذلك يدفع مبلغ التأمين لورثته.² وبحسب الأستاذ السنهوري فإن التأمين المختلط هو عقد بموجبه يلتزم المؤمن بأن يدفع مبلغ التأمين رأسمال أو إيراد مرتب إلى المستفيد إذا مات المؤمن على حياته، خلال مدة معينة أو إلى المؤمن على حياته نفسه إذا بقي حيا عند انقضاء هذه المدة المعينة.³

3-2 عقد التأمين المختلط المضاعف:

هو نفس العقد السابق مع اختلاف مبالغ التأمين، حيث أنه مبلغ التأمين الذي يدفع للمؤمن عليه في حالة بقاءه على قيد الحياة في نهاية مدة العقد ضعف مبلغ التأمين الذي يدفع للمستفيد إذا حدثت الوفاة للمؤمن عليه خلال مدة العقد.⁴ وعلى ذلك يمكن تعريفه بأنه " اتفاق بين المؤمن والمؤمن له يتعهد بمقتضاه الأول بأن يدفع مبلغ التأمين المذكور في العقد إلى المستفيد في حالة وفاة الثاني خلال مدة العقد، كما يتعهد بدفع ضعف مبلغ التأمين المذكور إذا بقي الثاني على قيد الحياة إلى المؤمن على حياته نفسه، مقابل أن يقوم المؤمن له بسداد القسط المستحق عن العقد للمؤمن."

¹ سالم رشدي، مرجع سابق، ص 79.

² إبراهيم علي عبد ربه، مرجع سابق، ص 201.

³ جديدي معراج، مرجع سابق، ص 101.

⁴ إبراهيم علي عبد ربه، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي النواحي النظرية والتطبيقات العلمية والرياضية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص 265.

3-3 عقد التأمين المختلط النصفى:

هو عكس العقد السابق، أي أنه عقد تأمين مختلط فيه مبلغ تأمين الحياة نصف مبلغ تأمين الوفاة، حيث أن العقد يضمن للمؤمن عليه شخصيا إذا ظل على قيد الحياة أن يحصل بنفسه على نصف مبلغ التأمين، أما إذا توفي خلال فترة العقد فيحصل الورثة على مبلغ التأمين كاملا.¹

3-4 عقد التأمين المختلط النسبي:

يضمن للمؤمن له أن يدفع المؤمن مبلغ التأمين المحدد في العقد للمستفيد في حالة وفاة المؤمن على حياته خلال مدة العقد، كما يضمن أن يدفع للمؤمن له شخصيا مبلغ التأمين يحدد على أساس نسبة يتفق عليها في العقد في حالة بقاء المؤمن على حياته حيا إلى نهاية مدة العقد.²

ثانيا: تأمينات الحياة وفق التشريع الجزائري

" يعتبر التأمين على الحياة من أهم ميادين تطبيق التأمين على الأشخاص، الذي يعرفه المشرع الجزائري في المادة 61 من قانون التأمين القديم، بأنه شرط لدفع تعويض وفاة أو معاش تحدد وثيقة التأمين مبلغه في حالة وقوع الحادث فعلا، أو في الأجل المنصوص عليها في العقد. ويندرج في إطار هذا النوع من التأمين، تأمين الزواج، تأمين الأولاد، تأمين المهر، والتأمين الاجتماعي. إلى غير ذلك من أنواع التأمين.³

تتعدد صور عقود التأمين على الحياة وتختلف في الأشكال التي تفرغ فيها سنبرزها كما يلي:

1/ التأمين لحالة الحياة:

عرف المشرع الجزائري التأمين لحالة الحياة من خلال قانون التأمين الجزائري في المادة 64 من قانون التأمينات على أنه: "التأمين لحالة الحياة، عقد يلتزم بموجبه المؤمن بدفع مبلغ محدد للمؤمن له. عند تاريخ معين، مقابل قسط، إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة عند هذا التاريخ."⁴ والأجل المشار إليه في هذا التعريف قد يكون مدة يتفق عليها الطرفان، وقد يكون ببلوغ سن معينة للمؤمن له وبحلول هذا الأجل يبدأ بالاستفادة من مبلغ التأمين، وإذا توفي المؤمن له قبل حلول هذا التاريخ ينتهي العقد ويحتفظ المؤمن بالأقساط المدفوعة.⁵ والتأمين لحالة الحياة يشتمل على ثلاثة تركيبات هي:

¹ مختار محمود الهانسي، إبراهيم عبد النبي جمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 339.

² سالم رشدي، مرجع سابق، ص 84.

³ جديدي معراج، مرجع سابق، ص 98.

⁴ المادة 64 من الأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات، مرجع سابق.

⁵ مريم عمارة، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014، ص 161.

1-1 تأمين رأسمال المؤجل:

وهو العقد الذي يلتزم فيه المؤمن بدفع مبلغ التأمين إذا بقي المؤمن له حيا عند حلول الأجل أو السن المتفق عليه في العقد ويتم دفعه في شكل رأسمال بدفعة واحدة.¹

1-2 التأمين السريع:

يسمح للمكاتب أن يكون لنفسه إيرادا مرتبا عند بلوغه سنا معينة أو تاريخا محددًا، وعادة ما يكون هناك إيراد مؤجل حيث أن المؤمن له لا يرغب في الحصول على دفع الإيراد إلا عند بلوغه تلك السن مقابل أقساط سنوية مؤقتة يدفعها طالما بقي قادرا قانونا على العمل، وإذا توفي قبل ذلك فلا يتوجب على المؤمن أي شيء وبعد هذا التأمين نوعا من التقاعد التكميلي بحيث أنه يضمن دخلا إضافيا مرتبا إلى جانب معاشه، وقد يكون هذا التأمين على حياتين فينتقل الإيراد إلى الشخص الذي يبقى على قيد الحياة.²

1-3 تأمين لضمان التأمين الأول:

عرفته المادة 64 من قانون التأمينات في فقرتها الثانية كما يلي: "إن ضمان التأمين الأول شرط يسمح باسترجاع مبلغ الأقساط المدفوعة المرتبطة بالتأمين في حالة الحياة إذا توفي المؤمن له قبل الأجل المحدد في العقد لدفع المبالغ المؤمن عليها. ويكتتب ضمان التأمين الأول هذا مقابل قسط خاص يدرج في القسط الرئيسي."³

يسمح هذا التأمين للورثة بالحصول على الأقساط المدفوعة في التأمين الأصلي (الأول) وفي حالة عدم وجود تأمين لضمان التأمين الأول فإن العقد ينتهي بواقعة الوفاة ومنه تصبح الأقساط المدفوعة من حق المؤمن دون استفادة الورثة منها.

2/ التأمين لحالة الوفاة:

تعرفه المادة 65 من قانون التأمينات بأنه: "التأمين في حالة الوفاة عقد يتعهد بموجبه المؤمن بدفع مبلغ معين للمستفيد أو المستفيدين عند وفاة المؤمن له مقابل قسط وحيد أو دوري."⁴

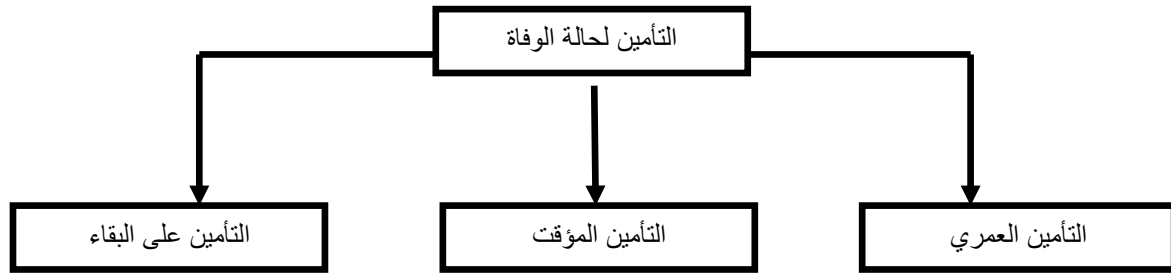
¹ أجميلة حميدة، الوجيز في عقد التأمين دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 151.

² محيي الدين شبيبة، تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات حالة الأضرار المادية دراسة ميدانية بشركة saa، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 18.

³ المادة 64 من الأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات، مرجع سابق.

⁴ المادة 65 من الأمر 95-07، لمتعلق بالتأمينات، مرجع سابق.

الشكل رقم(1): أنواع التأمين لحالة الوفاة



المصدر: من إعداد الطالبة.

يشتمل التأمين على الوفاة ثلاثة أنواع كما تمت الإشارة إليهم في الفرع السابق، فهناك التأمين لعمرى، وهو نوع من الادخار يلجأ إليه المؤمن له يهدف من ورائه أن يكفل لزوجته وأولاده بعد وفاته مبلغاً من المال أو إيراد دورى، وهناك التأمين المؤقت وهو نوع من التأمين يسرى لمدة مؤقتة ويلجأ إليه غالباً الأشخاص الذين يمارسون نشاطات خطيرة كالعامل في النشاطات النووية والإشعاعية ذات الخطورة الجسيمة، وعند انتهاء المدة يلتزم المؤمن بدفع المبلغ المتفق عليه مقابل احتفاظ المؤمن بالأقساط المدفوعة. والنوع الثالث هو التأمين على البقاء، وهو عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن بدفع مبلغ من المال على شكل رأسمال إذا مات المؤمن على حياته وبقي المستفيد حياً، ويلجأ إليه من يريد كفالة شخص بحكم قرابته.¹

3/ التأمين المختلط:

وهو عبارة عن مزيج بين نوعين السابقين لاشتماله على التأمين لحالة الحياة والتأمين لحالة الوفاة معاً، والتأمين المختلط وفق التشريع الجزائري ينقسم بدوره إلى عدة صور نوجزها في ما يلي:

3-1 التأمين المختلط العادي:

وفيه يدفع مبلغ التأمين للمستفيد إذا توفي المؤمن على حياته خلال مدة معينة بينما يدفع لهذا الأخير نفسه إذا بقي حياً عند انقضاء هذه المدة.² فهذا العقد يشمل تأمينين في وثيقة واحدة، تأمين لحالة الوفاة في حالة موت المؤمن له وتأمين لحالة الحياة إذا بقي المؤمن له على قيد الحياة خلال مدة العقد.

3-2 التأمين لأجل محدد:

يدفع المؤمن من خلاله مبلغ التأمين عند حلول أجل محدد، إما للمؤمن على حياته وإما للمستفيد الذي يعينه المؤمن على حياته، إذا توفي هذا الأخير قبل الأجل المحدد. وهو يتضمن كذلك

¹ جميلة حميدة، مرجع سابق، ص 150.

² أحمد شرف الدين، أحكام التأمين دراسة في القانون والقضاء المقارنين، ط 3، القاهرة، 1991، ص 26.

تأمينين في تأمين واحد، تأمين لحالة الحياة إذا بقي المؤمن على حياته حيا عند حلول الأجل وتأمين لحالة الوفاة إذا مات المؤمن على حياته قبل ذلك التاريخ. وفي هذه الحالة الأخيرة لا يتم دفع مبلغ التأمين إلى المستفيد بمجرد الوفاة، بل يدفع عند حلول الأجل المحدد في العقد.¹

3-3 تأمين المهر:

وهو عقد يتعهد بموجبه المؤمن بدفع مبلغ التأمين للمستفيد إذا بقي حيا عند أجل معين، ويهدف هذا التأمين إلى تكوين رأسمال يدفع للبنات أو للابن عند الزواج.²

3-4 تأمين الزواج والأولاد:

" فالأول يغطي النفقات التي يستلزمها زواج المؤمن له أو المستفيد، وفيه يدفع المؤمن مبلغ التأمين لمستحقه إذا تزوج قبل أن يبلغ سن معينة. أما تأمين الأولاد فيغطي النفقات التي تقتضيها ولادة الطفل للمؤمن له خلال مدة معينة.³

ويتميز التأمين على الزواج عن تأمين المهر في أنه في الأول لا يستحق المؤمن له مبلغ التأمين إلا إذا وقع الزواج، أما في الثاني فيتقاضى المستفيد مبلغ التأمين عند حلول الأجل بغض النظر عن وقوع الزواج أو عدم وقوعه.⁴

3-5 تأمين الأسرة:

" يلتزم المؤمن بموجبه بأن يدفع مبلغ التأمين في أجل محدد للمؤمن له، إذا كان حيا أو للمستفيدة يعينه هذا الأخير، ومن مميزات هذا التأمين أن المستفيد يتلقى فوراً بعد وفاة المؤمن له إيرادا دوريا، إلى حين حلول أجل العقد، وبعد حلول الأجل يتحصل على مبلغ التأمين المتفق عليه في العقد. وبهذه الصورة يكفل رب الأسرة لأبنائه وزوجته بعد وفاته إيرادا مرتبا دوريا أولا، ثم الحصول على رأسمال عند حلول الأجل.⁵

4/ التأمين التكميلي:

يقصد بالتأمين التكميلي، تأمين المؤمن للمؤمن له في التأمين على الحياة من خطر عجزه عن الاستمرار في دفع أقساط هذا التأمين لسبب من الأسباب كالمرض والعجز عن العمل والبطالة وما يشبه ذلك، فيلجأ المؤمن على حياته إلى إبرام عقد آخر مع المؤمن بجانب العقد الأول بأن يقوم المؤمن بدفع الأقساط بدلا عنه في حالة عجزه وتوقفه عن الدفع. فبمقتضى هذا التأمين يتحصل

¹ جديدي معراج، مرجع سابق، ص 102.

² مريم عمارة، مرجع سابق، ص 163.

³ أحمد شرف الدين، مرجع سابق، ص 26.

⁴ مريم عمارة، مرجع سابق، ص 163.

⁵ جديدي معراج، مرجع سابق، ص 103.

المؤمن على حياته جزءا من مبلغ التأمين المستحق المذكور في العقد أو أن يدفع له المؤمن إيرادا مرتبا يمثل نسبة مئوية من مبلغ التأمين وهذا دون أن يفقد حقه في مبلغ التأمين عند حلول أجل الاستحقاق.¹

5/ التأمين لصالح الغير:

أجاز المشرع الجزائري التأمين على حياة الغير سواء كان ذلك لمصلحة مكنتب التأمين نفسه أو لمصلحة شخص آخر، وفيه يؤمن شخص لصالح مستفيد معين يكون خارج العلاقة التعاقدية، كالتأمين الذي يقوم به شخص على حياته لصالح زوجته وأولاده فإذا توفي المؤمن له دون تعيين المستفيد دخل مبلغ التأمين في تركة المؤمن وفي هذه الحالة يخضع المبلغ لقاعدة " لا تركة إلا بعد سداد الديون"، وذلك وفقا لشروط حددها المشرع.²

وبالعودة إلى قانون التأمينات(95-07) نجده قد حدد هذه الشروط في المواد التالية: المادة

76، المادة 77، المادة 78.

المطلب الثاني: أشكال أخرى لتأمينات الأشخاص

تتعدد صور التأمين على الأشخاص بتعدد الأوعية التي يفرغ فيها. حيث نجد أن هذا الفرع ينطوي على عدة أشكال ولا يقتصر على تأمينات الحياة فقط وهذا ما سنتطرق إليه في هذا مطلب لمعرفة الأشكال الأخرى التي تتدرج ضمن فرع تأمينات الأشخاص.

أولا: التأمين ضد الحوادث الجسمانية

التأمين ضد الحوادث الجسمانية هو عبارة عن عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بدفع مبالغ محددة في حالة إصابة المؤمن عليه بإصابات بدنية تنتج بطريقة مباشرة من حادث ناشئ عن عوامل فجائية عنيفة خارجية وظاهرة مستقلة عن أي سبب آخر بما يترتب عليه وفاة المؤمن له أو عجزه.³ ويمكن تعريف التأمين من الحوادث على أنه عقد يلتزم بموجبه المؤمن مقابل قسط أن يدفع مبلغ التأمين إلى المؤمن له في حالة تعرضه لإصابة في جسمه بسبب حادث ما أو إلى المستفيد في حالة ما أدت الإصابة إلى وفاة المؤمن له، بالإضافة إلى رد المصاريف الطبية والصيدلانية التي يكون المؤمن له قد أنفقها بسبب الإصابة⁴ وقد يختلف مبلغ التأمين باختلاف نتائج الإصابة التي تؤدي إلى موت المؤمن له أو إلى عجزه الدائم عن العمل عجزا كليا أو جزئيا أو مؤقتا.⁵

¹ جديدي معراج، مرجع سابق، ص ص 103، 104.

² مريم عمارة، مرجع سابق، ص 164.

³ سامي نجيب، مرجع سابق، ص 12.

⁴ سهيلة بارة، مرجع سابق، ص 174.

⁵ نور الهدى لمعيد، مرجع سابق، ص 28.

وحسب المشرع الجزائري بناء على المادة 67 من قانون التأمينات " تهدف التأمينات من الحوادث الجسمانية إلى ضمان تعويض يدفع في شكل رأسمال أو ريعا للمؤمن له أو المستفيد في حالة وقوع حادث طارئ محدد في العقد.¹

ثانيا: التأمين ضد المرض

التأمين ضد المرض عقد بموجبه يتعهد المؤمن من خلال مدة الضمان المحددة في العقد مقابل قسط يلتزم المستأمن بدفعه، أن يدفع لهذا الأخير في حالة مرضه أو إصابته بحادثة، مبالغ معينة في فترة مرضه، وأن يسلمه نفقات العلاج والدواء التي سببها تحقق هذا الخطر.² يعتبر التأمين ضد المرض تأمينا مزدوجا، لأنه يشتمل على تأمينات الأشخاص وتأمينات الأضرار في نفس الوقت. فهو يعتبر تأمينا على الأشخاص فيما يتعلق بالمبلغ المحدد الذي يدفعه المؤمن كونه يصبح مستحقا بمجرد حدوث الإصابة، بغض النظر إذا كان هناك ضرر أصاب المؤمن له من عدمه، وهو يعتبر تأمينا من الأضرار فيما يتعلق بمصروفات العلاج والأدوية، وبذلك فإن الصفة التعويضية التي تكون للتأمين من الأضرار تنطبق هنا.³

ثالثا: التأمين الجماعي

عرف المشرع الفرنسي عقد التأمين الجماعي في المادة ل1/140 من قانون التأمين الفرنسي رقم 5 في 7 يناير 1981 على أنه: " عقد التأمين الجماعي، عقد يبرم بين شخص معنوي أو صاحب مشروع مع المؤمن لاشتراك مجموعة من الأشخاص يستوفون شروطا يحددها العقد، لتغطية أخطار ترتبط بمدة حياة الإنسان أو الأخطار التي تمس سلامة الإنسان البدنية أو المتعلقة بالأمومة أو أخطار عدم القدرة على العمل أو العجز أو البطالة.⁴

أما المشرع الجزائري فقد عرفه على انه: " يكتتب عقد تأمين الجماعة من قبل شخص معنوي أو رئيس مؤسسة بغية انخراط مجموعة من الأشخاص تستجيب لشروط محددة في العقد من أجل تغطية خطر أو عدة أخطار متعلقة بالتأمين على الأشخاص. يجب على المنخرطين أن تكون لهم نفس العلاقة مع المكتتب.⁵

¹ المادة 67 من الأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات، مرجع سابق.

² توفيقغفصي، مرجع سابق، ص 54.

³ محمد دبزون، مرجع سابق، ص 124.

⁴ إسراء صالح داؤود، عقد التأمين الجماعي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 43، الموصل، 2010، ص 148.

⁵ المادة 62 من القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفراير 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات.

من خلال النصين يمكن القول أن التأمين الجماعي عقد يبرمه شخصا معنويا أو طبيعيا لمصلحة مجموعة من الأشخاص تجمعهم به علاقة قانونية معينة مما تجعل له مصلحة لإبرام هذا العقد.

فهذا التأمين يوفر الحماية التأمينية لعدد كبير من الأشخاص من خلال وثيقة واحدة ولا يتطلب فحوصات طبية وهذا النوع من التأمين يمنحه أرباب العمل إلى العاملين لديهم.¹

رابعاً: تأمين السفر والمساعدة

توفر وثائق التأمين السفر التغطية التأمينية للمؤمن عليه خلال السفر ضد ما قد يتعرض له من خسائر بفعل مجموعة من الحوادث غير المستبعدة... كالمصاريف الطبية الطارئة أو الحوادث الشخصية وغيرها من المخاطر ذات العلاقة بالسفر.² وبصياغة أخرى تأمين السفر والمساعدة هو تأمين محدد بالزمن الذي يضمن للمؤمن له، في حالة الحادث الجسدي أو المرض التي تحدث أثناء الأسفار الخاصة أو الأعمال التجارية، فضلا عن خدمات المساعدة والإعادة إلى الوطن.³

خامساً: تأمين التقاعد والاحتياط

عقد (التقاعد التكميلي) هو نوع من تأمينات الأشخاص يسمى (الرسالة). حيث يسمح لكل شخص دون سن الستين مهما كان وضعه، من الاستفادة بدءاً من 60 عاماً من معاش (تقاعد تكميلي)، بالإضافة إلى معاشه الأساسي المسير من قبل الضمان الاجتماعي، يمكن أن يكتتب هذا التأمين بصفة فردية أو جماعية من خلال الانخراط ضمن مجموعة (اكتتاب مؤسسات لتأمينات لفائدة إجرائها).⁴

المطلب الثالث: انعدام الصفة التعويضية لتأمينات الأشخاص

إن هذا المبدأ هو مبدأ رئيسي في التأمين على الأشخاص، لأن المؤمن له لا يقصد من ورائه الحصول على أي تعويض عن الضرر سواء كان تأميناً من الحوادث الجسمانية أو تأميناً عن المرض، ولكن مبلغ التأمين في التأمين على الأشخاص محدد في العقد يتعهد المؤمن بأدائه عند وقوع الخطر المؤمن له⁵ بغض النظر عن تحقق الضرر أو عدم تحققه، وهذا ما يؤكد المشرع

¹ أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 290.

² مؤسسة النقد العربي السعودي، المعهد المالي، مدخل إلى أساسيات التأمين، الرياض، 2016، ص 172.

³ توفيق غفصي، مرجع سابق، ص 53.

⁴ توفيق غفصي، مرجع نفسه، ص 53.

⁵ مريم عمارة، مرجع سابق، ص 166.

الجزائري بالمفهوم المخالف، في نص المادة من قانون التأمين، التي تستبعد الصفة التعويضية عن عقود التأمين على الحياة¹ يترتب على هذه الخصوصية للتأمين على الأشخاص النتائج التالية:

1- التزام المؤمن بدفع مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين عند حلول الأجل أو وفاة المؤمن له.² جواز الجمع بين مبلغ التأمين ومبلغ التعويض في الحالة وفاة المؤمن له نتيجة تسبب الغير في وفاته، فهنا يستطيع المستفيد الحصول على مبلغ التعويض الناجم عن الضرر ومبلغ التأمين الذي يقع على عاتق المؤمن.³

2- إمكانية الجمع بين مبالغ التأمين لعقود مختلفة، يمكن أن يبرم المؤمن له عقودا متعددة على خطر واحد مع نفس المؤمن كما يجوز له أن يبرمها مع شركات تأمين مختلفة. وعند وقوع الحادث المؤمن منه يتحصل المؤمن له على مبلغ التأمين من عقود التأمين على الحياة، وفي أن واحد يتحصل على مبالغ التأمين من العقود الأخرى.⁴

3- لا يحق للمؤمن الرجوع على الغير المسؤول عن وقوع الضرر بعد قيامه بدفع مبلغ التأمين وإنما هو يقوم بدفع قيمة دين كان في ذمته، ولا يجوز الاتفاق على ذلك مع المؤمن له لأنها قاعدة من النظام العام.⁵

حيث نجد أن عقود التأمين على الأشخاص في كون المؤمن لهم يدفعون أقساطا مالية مرتفعة أثناء السنوات الأولى للتأمين وذلك من أجل تكوين احتياطي حسابي (ادخار) لدى شركة التأمين، وينقسم هذا الاحتياطي إلى احتياطي أصلي وآخر فردي لكل واحد من المؤمن لهم. وهذا الأخير يمثل دينا للمؤمن له قبل شركة التأمين وله ذلك القيام بما يلي: (إمكانية تخفيض مبلغ التأمين، تصفية التأمين، إمكانية التنسيق على حساب وثيقة التأمين، إمكانية رهن وثيقة التأمين).⁶

¹ جديدي معراج، مرجع سابق، ص 106.

² جميلة حميدة، مرجع سابق، ص 149.

³ مريم عمارة، مرجع سابق، ص 166.

⁴ جديدي معراج، مرجع سابق، ص 106.

⁵ جميلة حميدة، مرجع سابق، ص 149.

⁶ جديدي معراج، مرجع سابق، ص ص: 106، 107.

المبحث الثالث: ماهية الادخار الوطني

يعد الادخار الوطني من بين أهم مقومات الاقتصادية لأي بلد، ونحن من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التعريف بالادخار الوطني ومعرفة أهم مصادره وأهميته الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الادخار الوطني

تعددت مفاهيم الادخار واختلفت حيث نجد من بينها التعاريف التالية:

أولاً: الادخار لدى الكلاسيك:

أن الادخار لدى الكلاسيك هو عبارة عن اقتطاع جزء من الدخل والامتناع عن استهلاكه لغرض استثماره في سلع إنتاجية، كان الكتاب الكلاسيكيون لا يفرقون تقريبا كافيا بين عملية الادخار وعملية الاستثمار، وكانوا يرون أن الأموال المدخرة لابد أن تتجه إلى النواحي الاستثمارية المختلفة بصورة تلقائية.¹

ثانياً: الادخار في المفهوم الكنزي:

مفهوم الادخار لدى كينز هو الجزء المتبقي من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، فالادخار يعبر عن الفرق بين الدخل والاستهلاك.²

ثالثاً: المفهوم الحديث:

يقصد بالادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري خلال فترة ما، وإنما تم توجيهه لبناء الطاقة الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا، وهناك يعرف بأنه ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة اكبر على إشباع الحاجات.³

رابعاً: الادخار الوطني:

هو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية، ويقصد بهذا الأخير الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من سلع وخدمات للدولة المعنية، أي انه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضاف إليه صافي دخول عنصر الإنتاج العالمية في الخارج.⁴

¹ ريهام ناصر الحرازين، تقدير دالة الادخار في الاقتصادية الفلسطيني للفترة (1995-2013)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 28.

² عبد الرحمان احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، 1997، ص 789.

³ عبد اللطيف محمد، تقدير دالة الادخار في السودان خلال الفترة (1995-2008)، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2010، ص 39.

⁴ إيمانورا ليفينخلادي، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012، ص 65.

المطلب الثاني: مصادر الادخار الوطني.

إن الادخار الوطني يكون نتاج للادخار القطاعات الاقتصادية، بحيث تختلف مصادره بين مصادر داخلية (الادخار المحلي)، ومصادر خارجية.

أولاً: المصادر الداخلية (الادخار المحلي):

يعتبر الادخار المحلي مصدراً تمويلياً هاماً في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء كونه يجنب اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية، والادخار المحلي يضم لادخار العائلي، وادخار قطاع الأعمال (المؤسسات)، والادخار الحكومي.

1/ ادخار قطاع الأعمال (المؤسسات):

يقصد بادخار قطاع الأعمال كل ما تخصصه مختلف المؤسسات والشركات سواء كانت ذات طابع عمومي أو خاص من أرباحها، ويتحدد حجم ادخار هذا القطاع على الأرباح المحققة وعلى سياسة التوزيع المتبعة.¹

2/ ادخار قطاع العائلات:

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح - أي الدخل بعد تسديد الضرائب - وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، كما تعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة.²

3/ الادخار الحكومي:

تلجأ الحكومة إلى تنمية مواردها وفي نفس الوقت إلى كبح نفقاتها ، بهدف تحقيق وضمان فائض يوجه نحو مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة، وهذا ما يطلق عليه الادخار الحكومي، حيث يتحقق هذا الادخار بالفرق الحاصل بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية.³

ثانياً: المصادر الخارجية للادخار

عندما يكون الادخار في إحدى الدول غير كاف لتمويل الاستثمارات الضرورية، يمكن أن يكون الرأسمال الأجنبي وسيلة ناجحة لهذا التمويل. والادخار الخارجي يتكون عن طريق واردات رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في القروض العمومية، القروض التجارية، الأسواق المالية العالمية، والديون الحكومية... الخ.⁴

¹ وهيبه سويسبي، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (2012-1990)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014-2015، ص 11.

² وهيبه سويسبي، مرجع نفسه، ص 9.

³ مراد جنيدي، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي "VAR" (2004-1970)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 27.

⁴ مراد جنيدي، مرجع سابق، ص 28.

المطلب الثالث: أهمية الادخار وأهدافه

إن دراسة الادخار في الأمد الطويل هي مركز التحليل الاقتصادي وذلك لان الادخار هو مصدر العرض لرأسمال، والذي يعتبر العامل الرئيسي للإنتاج الذي يحدد إنتاجية العمل ونموها عبر الزمن.

يهدف الادخار إلى تمكين الفرد والمجتمع من تحقيق أهدافه الأساسية، والمتمثلة أساسا في تحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، وترقية مستواه المعيشي وتحسينه والوصل إلى الرفاهية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي ليتمكن الفرد من التكيف مع الظروف التي يعيش فيها، وهذا عن طريق الاحتياطات الناتجة عن الادخار.¹

كما يساهم الادخار في ترقية الدولة والمحافظة على مكتسباتها الداخلية ومنه جعلها مستقرة عن الضغوطات الأجنبية، فالادخار أصبح مقياسا لتقدم الشعوب ووعيهم بأهميته في بعث الاقتصاد الوطني.

¹ مراد جنيدي، مرجع نفسه، ص 32.

خلاصة الفصل:

من خلال معالجتنا لمختلف النقاط والتي تطرقنا لها في هذا الفصل، تعرفنا على أن فكرة التأمين على الأشخاص عرفت منذ القدم، فقد مارستها الحضارات القديمة (الصينيين، المصريين... الخ). حيث نجد أن التأمين على الحياة ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، وعرف بصورته المعاصرة في إنجلترا حوالي 1300م، وكانت أول وثيقة للتأمين على الحياة قد أصدرت في لندن عام 1583. تطور فرع التأمين على الأشخاص مع مرور الزمن حيث أنشأت أول شركة فرنسية للتأمين على الحياة عام 1778، أما في الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت شركات التأمين على الحياة اعتباراً من عام 1900، ليكون بشكل المعاصر مع مطلع القرن العشرين.

التأمين على الأشخاص باعتباره نظام لحماية الأفراد من المخاطر التي يتعرض لها الشخص طيلة حياته من لحظة الولادة وحتى لحظة الوفاة والتي قد تصيبه في شخصه وتحد من قدرته عن الإنتاج، ويتعدى دوره إلى تعزيز النشاط الاقتصادي نظراً لتأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية وخاصة الادخار الوطني، وذلك للخاصية التي يحوزها وهي انعدام الصفة التعويضية للتأمين على الأشخاص، ما يجعله يكتسي الطابع الادخاري من خلال قدرته على تعبئة المدخرات ليعاد استثمارها في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية المختلفة.

الفصل الثاني

نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

تمهيد:

من خلال هذا الفصل نسعى للتعرف على واقع تأمينات الأشخاص في الجزائر، من خلال عرض ظروف النشأة وعرض هيكله هذا السوق. كما نرمي من خلاله إلى دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تنمية الادخار الوطني ومنه تمويل الاقتصاد، لنتعرف عن أهمية هذا النوع من التأمينات وتقييم مساهمتها في اقتصاديات الدول خلال الفترة (2011-2017) ، وذلك عن طريق مقارنة بعض المؤشرات الخاصة به مع المؤشرات دول أخرى تتقاسم مع الجزائر بعض الخصائص التاريخية والاجتماعية والجغرافية والاقتصادية.

المبحث الأول: واقع التأمين على الأشخاص في الجزائر

يعد صنف التأمين على الأشخاص ركنا أساسيا في قطاع التأمين بصفة خاصة واقتصاديات الدول بصفة عامة، ونحن من خلال هذا المبحث سنحاول دراسة واقع وسوق تأمينات الأشخاص في الجزائر.

المطلب الأول: نشأة التأمين على الأشخاص في الجزائر

أصبح لقطاع التأمين أهمية بارزة في مختلف الدول كونه ضرورة ملحة لدفع الأخطار التي لا يمكن إهمالها من جهة، والدور الذي يؤديه في شكله المعاصر من خلال تعبئة المدخرات واستثمارها في مختلف الميادين مما يساهم في دفع عجلة التنمية،¹ وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد والأسرة والمجتمع عامة.

ورغم هذا نجد أن الفرد في الجزائري يعاني من سوء الخدمات المقدمة من قبل نظام التأمينات الاجتماعية الإجبارية، وعدم تسارع النفقات الحقيقية التي يتحملها الفرد، وأضحت الاشتراكات لا تغطي كل التعويضات، ما أدى إلى ظهور عجز دائم على مستوى الصناديق الوطنية للتأمينات الاجتماعية، وما يزيد من حدة هذا العجز هو تناقص عدد الأفراد الذين يساهمون بالاشتراكات في الضمان الاجتماعي في مقابل تزايد عدد المستفيدين، وهذا ما سيؤدي بعد سنوات إلى حالة عصبية تستلزم إيجاد حلول سريعة وفعالة، ومن بين هذه الحلول إشراك شركات التأمين وهذا بفتح مجال أكثر للتأمينات للأشخاص.²

وفي هذا الصدد قررت الدول الجزائرية تعزيز هذا النوع من التأمينات وذلك من خلال القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995. والذي ينص على فصل نشاط تأمينات الأضرار عن نشاط تأمينات الأشخاص³ وذلك بإعطاء مهلة 05 سنوات لشركات التأمين الناشطة في سوق التأمينات الجزائري كي تتكيف مع

¹ أسماء حدباوي، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011/2012، ص 6.

² محمد دبورين، مرجع سابق، ص 115.

³ المادة 24 من القانون رقم 04-06، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

القانون الجديد. من خلال إنشاء شركات فرعية تختص في التأمين على الأشخاص، وكانت بداية تطبيق هذا الفصل في 01 جويلية 2011.

من بين أهم ما أتى به القانون 04-06 نجد:¹

- تعزيز نشاط التأمين على الأشخاص؛
- تعميم التأمين الجماعي؛
- الفصل بين أنشطة شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين على الأضرار.

المطلب الثاني: هيكل سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر حسب الشركات

يتكون سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر من 08 شركات ناشطة في هذا المجال، أنشأت وفقا للقانون رقم 04-06 والذي ينص على الفصل بين نشاط تأمينات الأشخاص عن نشاط تأمينات الأضرار، حيث تم منح مهلة 05 سنوات لكل الشركات الجزائرية لتتكيف مع القانون الجديد.

أولا: شركات التأمين العمومية للتأمين على الأشخاص

ويندرج ضمن هذا التصنيف شركتين هما:

1: شركة كرامة للتأمين " caarama ":

هي شركة ذات أسهم مملوكة بالكامل لشركة "La CAAR"، تم إنشاؤها بموجب القانون 06-04. برأسمال قدره 1 مليار دج، حيث يستفاد من نقل محفظة الشركة "La CAAR" ومن خبرة موظفيها، كانت هذه المحفظة مكونة من تأمين جماعي بنسبة 90 %، ويتم مشاركة 10 % المتبقية من قبل المنتجات التالية: (حوادث التأمين الفردية، تأمين السفر الفردي، المساعدة في السفر في الخارج، تأمين مؤقت على الوفاة في سداد الائتمان).² تم اعتماد caarama من قبل وزارة المالية بموجب القرار المؤرخ في 09 مارس 2011.³ تقوم شركة كرامة على شبكة متنوعة تتألف من 07 مراكز إقليمية وأكثر من 200 وكالة مباشرة وغير مباشرة، وذلك بالشراكة مع CPA - CAAR - Bank ABC.

¹ القانون رقم 04-06، المعدل والمتمم للأمر 07-95، المتعلق بالتأمينات، مرجع سابق.

² D'après le site : www.caarama.dz, consulté le : 12/04/2019.

³ القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "كرامة للتأمين"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.

2: شركة تأمين لايف الجزائر "Tala Assurances":

هي شركة تأمين على الأشخاص فرع من الشركة الجزائرية للتأمين "CAAT"، أنشأت برأسمال قدره 01 مليار دج، وذلك بالشراكة مع الشركة الأم CAAT بنسبة 55%، وبنك الجزائر الخارجي BEA بنسبة 15%، والصندوق الوطني للاستثمار FNT بنسبة 30%¹. تم اعتمادها من قبل وزارة المالية بموجب القرار المؤرخ في 09 مارس 2011.²

ثانيا: الشركات الخاصة للتأمين على الأشخاص

يندرج تحت هذا التصنيف شركتين خاصتين يمارسان نشاطهما في سوق التأمين الجزائري هما:

1: شركة كارديف تأمينات الجزائر "Cardif EL-Djazair":

هي شركة تأمين متخصصة في التحوطات المتعلقة بالائتمان وكذلك التأمين ضد الحوادث الفردية، هدفها هو وضع نفسها كأخصائي في التأمين المصرفي، تختص في تقديم الخدمات التأمينية التالية: (تأمين المقترض التأمين على الأشخاص، التبصر الفردي، معاش جماعي).³ أنشأت كفرع عن شركة التأمين "BNA Baribascardif" والتي بدورها هي فرع عن البنك "PNP Paribs". تم اعتمادها من قبل وزارة المالية بموجب قرار 11 أكتوبر 2006.⁴

2: شركة مصير حياة "Macir Vie":

هي شركة جزائرية فرع عن الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين "Ciar" متخصصة في تأمين الأشخاص في ميدان الأسفار، الحياة والصحة.⁵ تأسست في 11 أوت 2011.⁶ تبعا لإجراء فصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار.

ثالثا: الشركات المختلطة للتأمين على الأشخاص

يندرج تحت هذا النوع ثلاث شركات مختلطة تزاوّل نشاطها في سوق تأمينات الأشخاص

الجزائرية:

¹D'après le site : www.tala Assurances.dz،consulté le :2019/04/12

²القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "تأمين لايف الجزائر"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.

³D'après le site : www. Cardifel-djazair.dz، consulté le : 15/04/2019.

⁴قرار مؤرخ في 11 اكتوبر 2006، يقضي باعتماد شركة التأمين "كارديف الجزائر"، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 2006.

⁵D'après le site : www.Macirvie.com، consulté le : 15/07/2016.

⁶قرار مؤرخ في 11 أوت 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "مصير حياة"، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2011.

1: أكسا للتأمينات الجزائرية الحياة " AXA Assurances Algérie vie ":

اعتمدت من قبل وزارة المالية بموجب القرار 02 نوفمبر 2011.¹ وهي شركة أنشأت بالشراكة بين المجمع الولي الفرنسي (AXA) بمساهمة 49%، وبنك الجزائر الخارجي (BEA) بنسبة 15%، والصندوق الوطني للاستثمار (FNI) بنسبة 36%.²

2: شركة تأمين الاحتياط والصحة " Amana ":

تم إنشاء شركة التأمينات الاحتياط والصحة (أمانة) عام 2011، بعد صدور قانون فصل التأمين على المخاطر عن التأمين على الأشخاص في الجزائر. وهي عبارة عن شركة ذات أسهم متخصصة في التأمين على الأشخاص، تم إنشاؤها من طرف 04 فاعلين في مجال التأمين والبنوك وهم: (MACiF – SAA – BDL – BADAR)، برأسمال قدره 02 مليار دج، تملك أمانة 800 نقطة بيع وهي الشركة الأكثر انتشارا على كامل التراب الوطني،³ تم اعتمادها من قبل وزارة المالية بموجب قرار 10 مارس 2011.⁴

3: الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (الجزائرية للحياة) "L'Algérienne vie":

اعتمدت "الجزائرية للحياة" في 22 فيفري 2015،⁵ لتزاول خدمات التأمين على الأشخاص برأسمال قدره 01 مليار دج، حيث أنشأت بالشراكة بين شركة تأمين المحروقات (CASH) بنسبة 42.5% ومجموعة الخليج للتأمين الكويتية بنسبة 42.5% والبنك الوطني الجزائري (BNA) بنسبة 15%.⁶

¹ قرار مؤرخ في 02 نوفمبر 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "أكسا للتأمينات الجزائرية الحياة"، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 11 ابريل 2012.

²D'après le site : www.AXA.dz، consulté le : 15/04/2019.

³D'après le site : www. amana.dz، consulté le : 12/04/2019.

⁴قرار مؤرخ في 10 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين " شركة تأمين الاحتياط والصحة"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.

⁵قرار مؤرخ في 22 فبراير 2015، يقضي باعتماد شركة التأمين " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص"، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادر بتاريخ 23 اوت 2015.

⁶Yasmina ferchouch, Regroupement annuel des ca dres de la CASH, Revue de L'Assurance éditée par le conseilntion at. des Assurances. N° 10/ Septembre 2015, P 62.

4: شركة التأمين ألتعاضدي "le mutualiste":

هي شركة فرع للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)، تم تأسيسها برأسمال قدره 800 مليون دج، وهي شركة متخصصة في منتجات تأمين الأشخاص الموجهة للمزارعين والموظفين في الأعمال التجارية الزراعية، والصناعات الزراعية، والمهن الحرة المرتبطة بالفلاحة، وموزعو المنتجات الزراعية، تعتمد هذه الشركة على شبكات الشركة الأم (CNMA) في توزيع منتجاتها.¹ تم اعتماد شركة ألتعاضدي للتأمينات من قبل وزارة المالية بموجب قرار 05 جانفي 2012.²

المطلب الثالث: هيكل سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر حسب المنتجات.

تختص (08) شركات سابقة الذكر والموزعة بين شركتين خاصتين (مصير للحياة - كارديف الجزائر)، وعموميتين (كرامة للتأمين-تأمين لايف الجزائر)، وثلاثة شركات مختلطة (أكسا لتأمينات الجزائر - الجزائرية للحياة- شركية الاحتياط والصحة)، وتعاونية (التعاضدي)، في تقديم منتجات التأمين على الأشخاص، بحيث تمارس كل شركة من هذه الشركات ويقرر من وزارة المالية توفير التغطية التأمينية على الأخطار التالية:

- ✓ الحوادث الجسدية؛
- ✓ المرض؛
- ✓ المساعدة (مساعدة الأشخاص في وضع صعب، خاصة أثناء السفر)؛
- ✓ الحياة؛
- ✓ الوفاة؛
- ✓ التأمينات المرتبطة بصناديق الاستثمار؛
- ✓ الرسملة؛
- ✓ إدارة الصناديق الجماعية؛
- ✓ الاحتياط الجماعي؛
- ✓ إعادة التأمين.

¹D'après le site : www. Le mutualiste.dz, consulté le : 15/04/2019.

²قرار مؤرخ في 05 يناير 2012، يقضي باعتماد شركة التأمين " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص"، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 29 جويلية 2012.

المبحث الثاني: دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تعبئة الادخار الوطني (2011/2017).

إن فرع التأمين على الأشخاص كما سبق وأن ذكرنا لا يخضع لمبدأ التعويض ما يجعله يكتسي الطابع الادخاري، وذلك كمن خلال الخصائص التي توفرها التغطيات التأمينية المندرجة ضمن هذا النوع من التأمينات. وهذا المبحث يهدف إلى دراسة الدور الذي يلعبه التأمين على الأشخاص في تنمية الادخار الوطني ومنه الدور التمويلي في الاقتصاد.

المطلب الأول: تطور رقم الأعمال لتأمينات الأشخاص خلال الفترة (2011 - 2017).

من الجدول رقم (01) نلاحظ بأن سوق التأمين على الأشخاص عرف تطورا ملحوظا خلال سنوات فترة الدراسة، حيث وصل معدل تطور السوق لهذا النوع من التأمينات في سنة 2017 ما يعادل 0.2% مقارنة بسنة 2012 الذي كان يمثل 0.06%.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

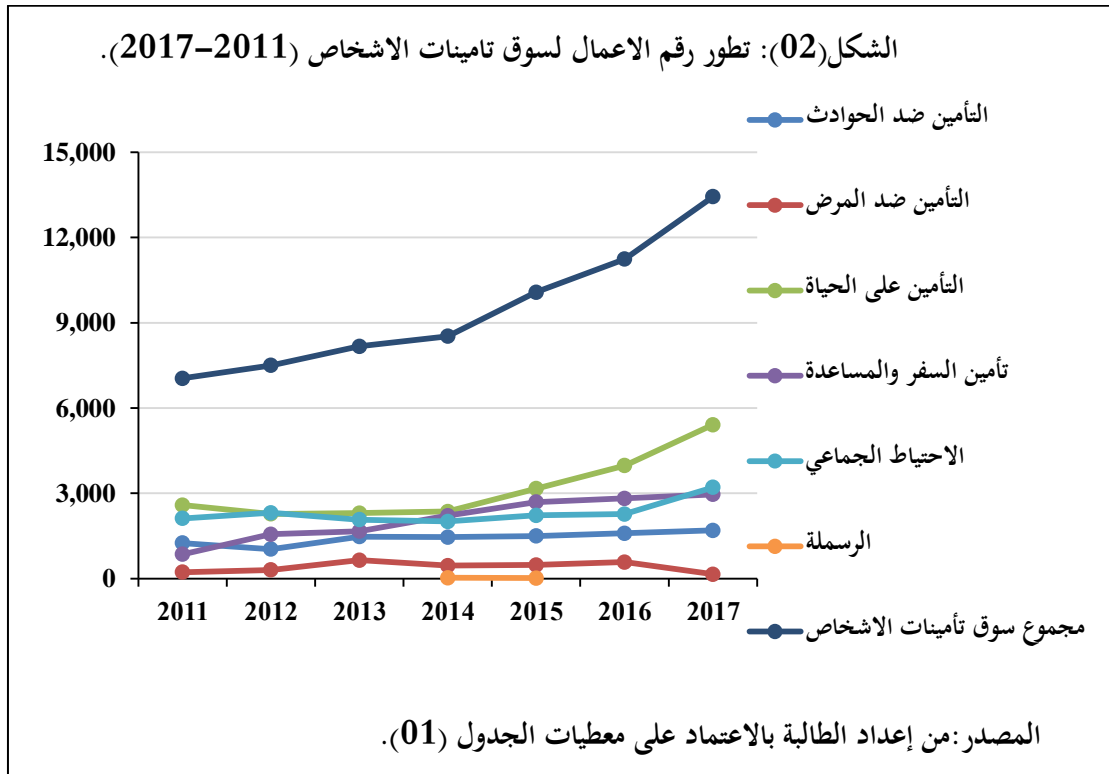
الجدول رقم(01): تطور رقم أعمال سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة(2011-2017).

2017		2016		2015		2014		2013		2012		2011		السنوات
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	
13%	1694	14%	1596	15%	1499	17%	1462	18%	1475	14%	1037	18%	1250	فروع التأمين على الأشخاص
														التأمين ضد الحوادث
-	6%	-	6%	-	3%	-	-0,89%	-	42%	-	-17%	-	-	معدل تطور التأمين ضد الحوادث
1%	156	5%	579	5%	480	5%	457	8%	647	4%	304	3%	228	التأمين ضد المرض
-	-73%	-	21%	-	5%	-	-29%	-	1%	-	33%	-	-	معدل تطور التأمين ضد المرض
40%	5414	35%	3974	31%	3163	28%	2360	28%	2303	30%	2275	37%	2584	التأمين على الحياة
-	36%	-	26%	-	34%	-	2%	-	1%	-	-12%	-	-	معدل تطور التأمين على الحياة
22%	2961	25%	2819	27%	2690	26%	2211	20%	1666	21%	1562	12%	859	تأمين السفر والمساعدة
-	5%	-	5%	-	22%	-	33%	-	7%	-	82%	-	-	معدل تطور تأمين السفر والمساعدة
24%	3210	20%	2270	22%	2223	24%	2011	25%	2075	31%	2315	30%	2117	الاحتياط الجماعي
-	41%	-	2%	-	11%	-	-3%	-	-10%	-	9%	-	-	معدل تطور الاحتياط الجماعي
-	-	-	-	0%	19	0%	27	-	-	-	-	-	-	الرسملة
-	-	-	-	-	-30%	-	-	-	-	-	-	-	-	معدل تطور الرسملة
100%	13434	100%	11240	100%	10075	100%	8527	100%	8168	100%	7499	100%	7043	مجموع سوق تأمينات الأشخاص
-	0,2	-	0,12	-	0,18	-	0,04	-	0,09	-	0,06	-	-	معدل تطور سوق تأمينات الأشخاص

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية التأمينات (وزارة المالية)، للفترة (2011-2017).

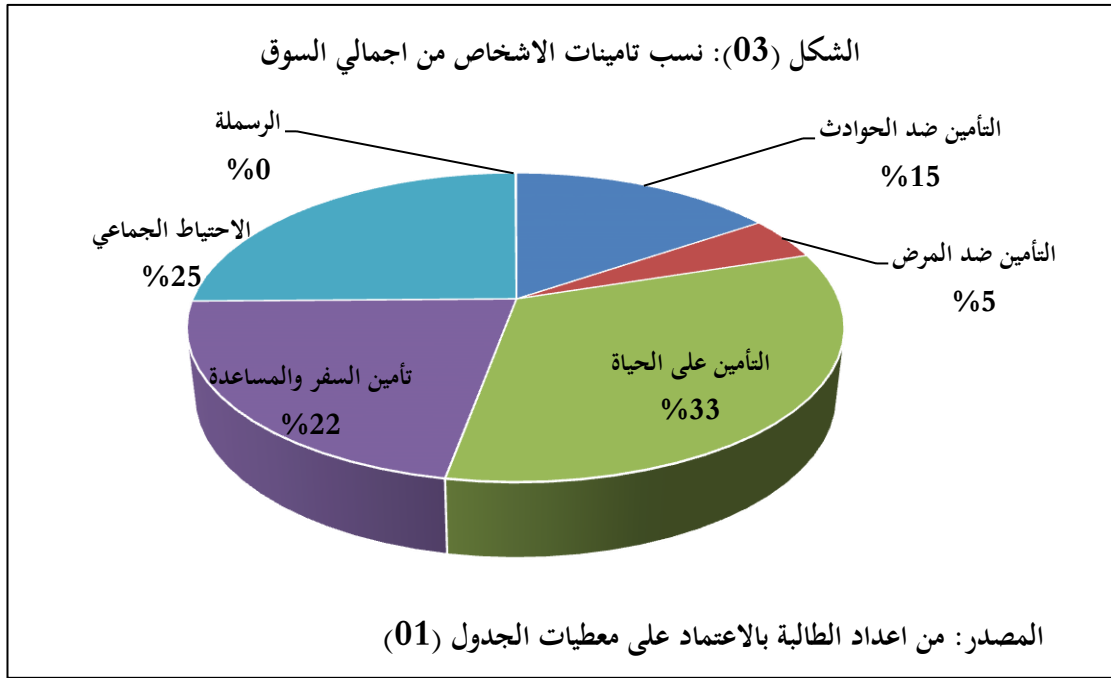
الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

نلاحظ من خلال الجدول أن منتجات سوق التأمين على الأشخاص في تطور مستمر، حيث سجلنا بالنسبة للتأمين على الحياة لعام 2012 معدل تطور سالب بحوالي 12-% ليشهد تزايد في السنوات اللاحقة ليصل بذلك إلى 36% في عام 2017. في حين شهد تأمين السفر والمساعدة زيادة معتبرة من 2011 إلى 2012 بمعدل قارب 82% بمبلغ قدره 1562 دج ليسجل معدل تطور في عام 2017 قدره 5% بمبلغ 2991 دج. أما فيما يخص التأمين ضد الحوادث فقد عرف تذبذب في الفترة الممتدة بين 2011 و 2014 بمعدل تطور 17-% لسنة 2012، ليشهد بعد ذلك زيادة في السنوات اللاحقة مسجلنا بذلك معدل يقارب 6% في حين شهد التأمين ضد المرض تزايد إلى غاية عام 2013 بمعدل 1% ليتراجع بعد ذلك مسجلا معدل تطور سالب في عام 2017 بلغ 73-%. أما بالنسبة للاحتياط الجماعي فقد عرف تطور في السنتين الأولتين من الدراسة بمعدل 9% ليتراجع بمعدل 3-% عام 2014 في حين انه بلغ معدل تطور ملحوظا عام 2017 قدر ب 41%، أما بالنسبة للرسملة فكانت شبه منعدمة خلال فترة الدراسة.



الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التأمين على الحياة هو المنتج الذي يحوز على النسبة الأكبر من إجمالي سوق التأمين على الأشخاص بمعدل متوسط قدره 33% لتعود النسبة التيتليه للاحتياط الجماعي بمعدل يقارب 25% فيما كان تأمين الرسملة شبه منعدم وهذا ما يبينه الشكل التالي:



يتميز سوق تأمينات الأشخاص بتطور مستمر على العموم خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى متغيرات خارجية بالنسبة لشركات التأمين الأشخاص، كالزيادة في الطلب على خدمات هذا النوع من التأمينات حيث نلاحظ أن هذا التطور ليس راجعا للتغير العرض عن طريق طرح منتجات جديدة من شركات تأمين الأشخاص. ومنه يمكن القول أن هذا التطور الذي يشهده التأمين على الأشخاص تطورا كميا وليس نوعيا.

ويمكن إرجاع سبب هذا التطور إلى عدة عوامل من بينها ما يلي:

- زيادة الأجور خلال فترة الدراسة والتي تميزت بقرار الدولة بصرف زيادات في الأجور بأثر رجعي.

- زيادة الوعي التأميني لدى الأفراد.

- زيادة عدد السكان.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: دراسة مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تعبئة الادخار في الجزائر (2011-2017).

لقد تمت الإشارة سابقا إلى الأهمية البالغة لنشاط التأمين على الأشخاص في التنمية الاقتصادية لأي بلد، فإلى جانب توفير الحماية للأشخاص من الأخطار التي قد تصيبهم في حياتهم فهو يلعب دورا مهم في تعبئة المدخرات.

أولا: تطور الادخار الوطني خلال الفترة (2011-2017).

يعد الادخار الوطني من أهم ركائز الاقتصاد لأي بلد، نظرا للدور الذي يلعبه في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية المربحة.

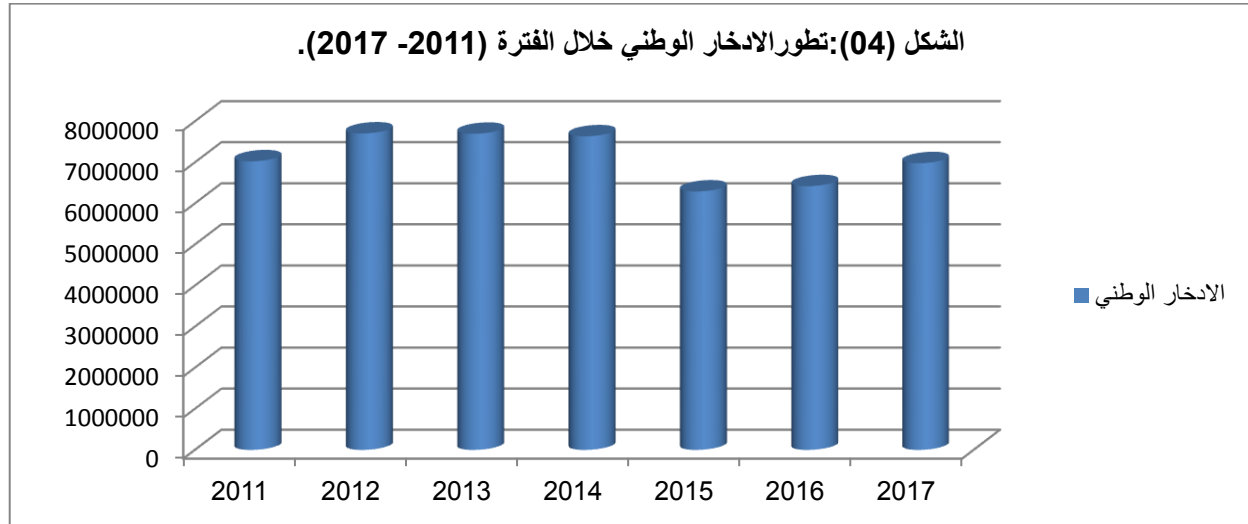
الجدول رقم (02): تطور الادخار الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الادخار الوطني	7025566	7704234.6	7694689.9	7634341.3	6291151.6	6420226.5	6979463
معدل تطور الادخار الوطني (%)	-	9.7	9.5	8.7	-10.5	-8.6	-0.7

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، للفترة (2011-2017). من خلال الجدول نلاحظ بأن الادخار الوطني عرف تطور في السنتين الأولتين من فترة الدراسة، حيث سجل في عام 2012 مبلغ قدر ب 7704234.6 بمعدل تطور 9.7%، ليعرف بعد ذلك انخفاض مستمر في السنوات اللاحقة ليسجل معدل تطور يعادل -10.5% لعام 2015، ليستمر في الانخفاض تدريجيا وصولا إلى 6979463 مليون دج بمعدل يقارب -0.7%.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

ثانيا: مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة المدخرات خلال الفترة (2011 - 2017).

كما ذكرنا سابقا أن تأمينات الأشخاص لا تخضع لمبدأ التعويض، مما يجعلها تكتسب طابع ادخاري، وفي هذا المطلب سندرس أهمية مساهمة التأمين على الأشخاص في تعبئة الموارد المالية. الجدول رقم (03): مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة الادخار الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

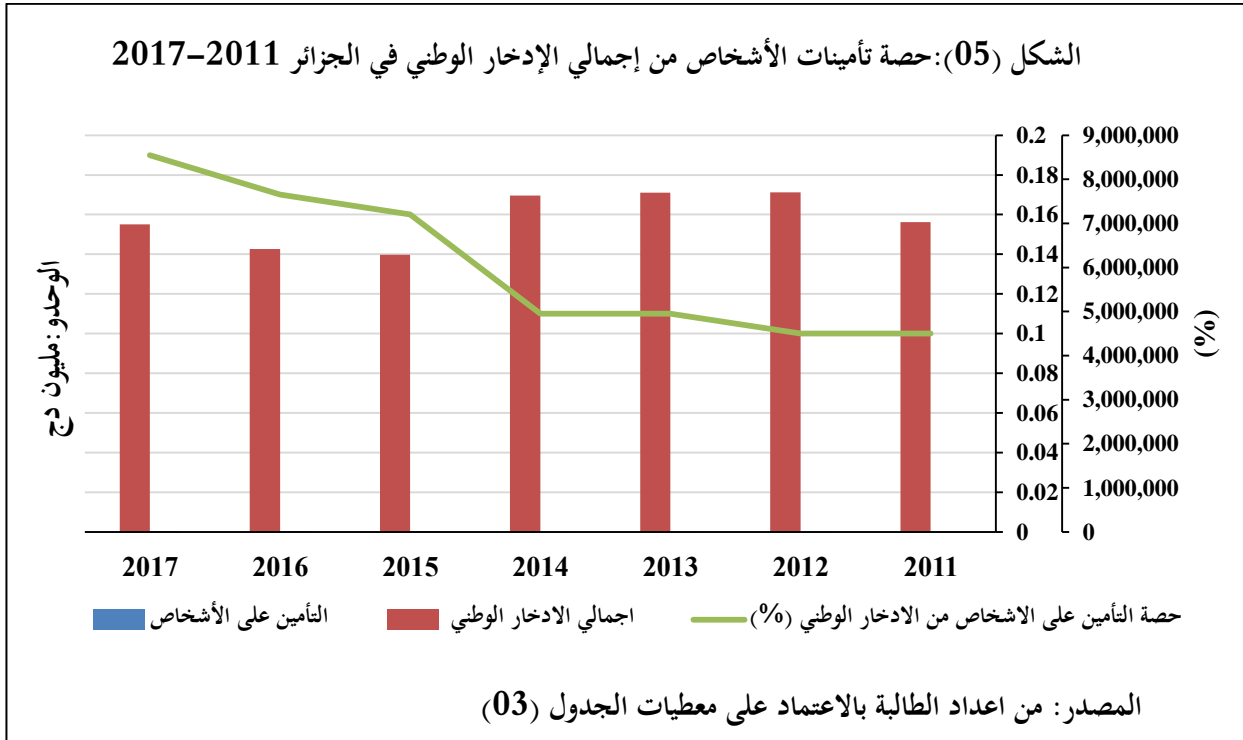
الوحدة: مليون دينار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين على الأشخاص	7043	7499	8168	8527	10075	11240	13434
إجمالي الادخار الوطني	7025566	7704234,6	7694689,9	70634341,3	6291151,6	6420226,5	6979463
حصة التأمين على الأشخاص من الادخار الوطني (%)	0.1	0,1	0,11	0.11	0,16	0.17	0.19

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات (وزارة المالية)، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

كما يبدو من خلال الجدول أن مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تعبئة الادخار الوطني خلال فترة الدراسة ضئيلة جدا، حيث نلاحظ أن نسبة المساهمة لعام 2011 كانت 0.10% لترتفع تدريجيا مسجلة نسبة قاربت 0.19% لسنة 2017، ويمكن إرجاع سبب ضعف مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الادخار الوطني إلى ضعف هذا النوع من التأمينات في حد ذاته.



المبحث الثالث: مقارنة لمساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في الجزائر مع بعض الدول (المغرب - فرنسا).

من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم دراسة مقارنة لنشاط التأمين على الأشخاص والدور الذي يلعبه في الاقتصاديات الكلية، وذلك عن طريق إجراء دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر مقارنة مع كلا من فرنسا والمغرب.

المطلب الأول: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2011-2017).
يعتبر صنف التأمين على الأشخاص ركيزة أساسية يمكنها أن تؤثر في بعض المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي، وبغية التوصل إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة تطرقنا لقياس الأهمية التي يكتسبها نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الاقتصاد وإبراز هذه الأهمية سنستخدم مؤشرين أساسيين في ذلك (معدل الاختراق، وكثافة التأمين).

أولاً: قياس أهمية نشاط التأمين على الأشخاص باستخدام معدل الاختراق في الفترة (2011-2017).

• معدل اختراق التأمين: (Le taux de pénétration d'assurance)

هو عبارة عن مؤشر أساسي يبرز أهمية قطاع التأمين في اقتصاديات الوطنية، حيث يقيس هذا المعدل مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام (PIB)، وهذا المؤشر لا يتأثر بتقلبات أسعار الصرف، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

معدل الاختراق = إجمالي أقساط التأمين / الناتج الداخلي الخام.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

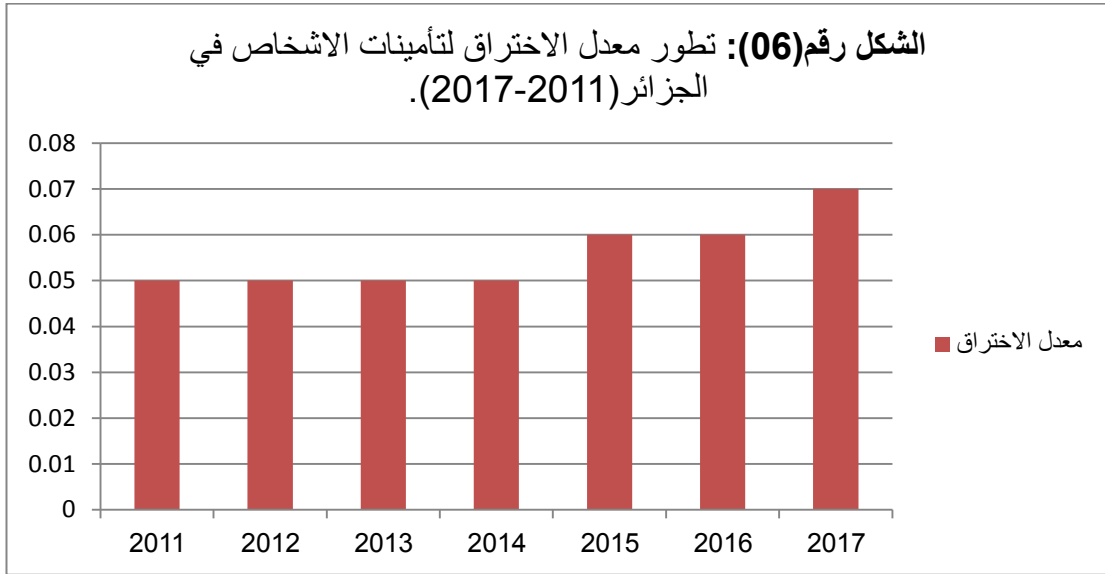
الجدول رقم(04): تطور معدل الاختراق للتأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: مليون دينار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين على الأشخاص	7043	7499	8168	8527	10075	11240	13434
الناتج الداخلي الخام	14588970	16208698,4	16650180,6	17242544,8	16591875,3	17525109,4	18594112
معدل اختراق التأمين على الأشخاص (%)	0,05	0,05	0,05	0,05	0,06	0,06	0,07

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية التأمينات (وزارة المالية)، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

يظهر الجدول أعلاه تطور مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في الناتج الداخلي الخام، حيث نلاحظ حسب البيانات الموضحة في الجدول بان معدل الاختراق خلال فترة الدراسة ضعيف جدا ويأتي هذا الضعف أساسا من الحصيلة الضئيلة لصنف التأمين على الأشخاص، حيث تميزت الفترة الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2014 بثبات نسبي في معدل الاختراق قارب 0.05% ليسجل ارتفاع في سنة 2017 بمعدل بلغ 0.07% ورغم هذه الزيادة تظل مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في الناتج الداخلي الخام تتسم بالضعف وهذا ما يبين ضعف مكانة هذا النوع من التأمينات في الاقتصاديات الوطنية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

ثانيا: قياس أهمية نشاط التأمين على الأشخاص باستخدام كثافة التأمين خلال الفترة (2011-2017).

• كثافة التأمين: (La densité d'assurance)

هو عبارة عن مؤشر يبين كم انفق كل ساكن مقابل خدمات التأمين، وهو يتأثر بتقلبات أسعار الصرف أثناء المقارنة بين الدول، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{كثافة التأمين} = \frac{\text{إجمالي أقساط التأمين}}{\text{عدد السكان}}$$

الجدول رقم(05): تطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).

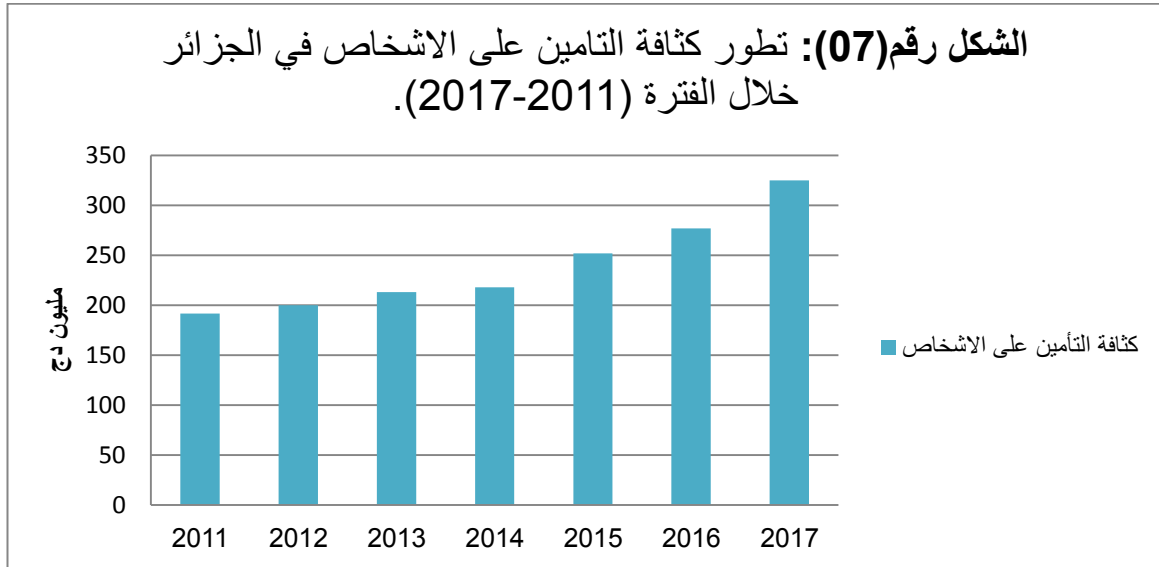
الوحدة: مليون دينار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين على الأشخاص	7043	7499	8168	8527	10075	11240	13434
عدد السكان (بالمليون)	36,717	37,495	38,297	39,114	39,963	40,606	41,318
كثافة التأمين على الأشخاص	191,81	200	213,3	218	252	277	325

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لمديرية التأمينات (وزارة المالية)، الديوان

الوطني للإحصائيات، للفترة (2011-2017).

نلاحظ من خلال الجدول بأن مؤشرات كثافة التأمين بالنسبة للتأمين على الأشخاص في الجزائر تظل ضعيفة جدا، وذلك رغم الارتفاع التدريجي الذي شهدته خلال فترة الدراسة، ففي عام 2011 بلغت كثافة التأمين للتأمينات الأشخاص 191.81 مليون دج لتصل في عام 2017 إلى ما يقارب 325 مليون دج.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

المطلب الثاني: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المغرب (2011-2017).

إن نشاط التأمين وباعتباره من الخدمات المالية الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية، من خلال تأثيره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل البلد، وفي هذا المطلب سنتناول دراسة لبعض هذه المتغيرات في المغرب.

أولا: لمحة عن تأمينات الأشخاص في المغرب

يتشكل قطاع التأمين في المغرب حسب التقرير السنوي 2017 لهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية من (23) شركة، منها (19) شركة تجارية و(04) تعاونيات، ومن هذا المجموع تمارس (08) شركات جميع أصناف التأمين (عمليات التأمين على الحياة وعلى غير الحياة)، فيما تختص (03) شركات في عمليات على غير الحياة، واثنيتين

(02) في عمليات التأمين على الحياة، وخمسة (05) شركات في عمليات الإسعاف، وثلاثة (03) تزاوّل حصرياً تأمين القرض وشركتين (02) تختصان في إعادة التأمين.¹

أما عن وسطاء التأمين، فيضم قطاع التأمين المغربي حسب نفس التقرير 1865 وسيط، منهم 1416 وكيل تأمين و449 سمسار تأمينات، حيث يتركز ما نسبته 32.2% من وسطاء التأمين ما بين وكيل تأمين وسمسار في منطقة الدار البيضاء-سطات، والباقي يتوزعون على باقي جهات المملكة.

من جهة أخرى، قدر عدد وكالات البنكية ووكالات بريد المغرب المرخص لها بتقديم خدمات تأمين الأشخاص والإسعاف وتأمين القرض ب 6209 وكالة مع نهاية سنة 2017، حيث ما نسبته 29.2% من مجموع الوكالات البنكية والبريدية في منطقة الدار البيضاء وحدها.

أما عن رقم أعمال شركات التأمين المباشرة في المغرب فبلغ 38735.7 مليون درهم مع نهاية سنة 2017، منها 56.1% للتأمين على غير الحياة، و43.9% للتأمين على الحياة.²

ثانياً: دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في الادخار الداخلي الخام في المغرب (2011-2017).

إن التأمين على الأشخاص ينطوي على خاصية تجعله يمثل ادخار بالإضافة لكونه وسيلة حماية من الأخطار وهي أنه لا يخضع لمبدأ التعويض، ومن هذا المنطلق فهو يساهم في تعبئة الموارد المالية، في سبل تمويل الاستثمارات.

¹Direction des assurances et de la prévoyance sociale (Maroc) «Rapport d'activité des entreprises d'assurances et réassurance au Maroc» 2017، p11.

² المرجع نفسه، ص 13.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

الجدول رقم (06): تطور مساهمة التأمين على الأشخاص في الادخار الداخلي الخام للمغرب في الفترة (2011-2017)

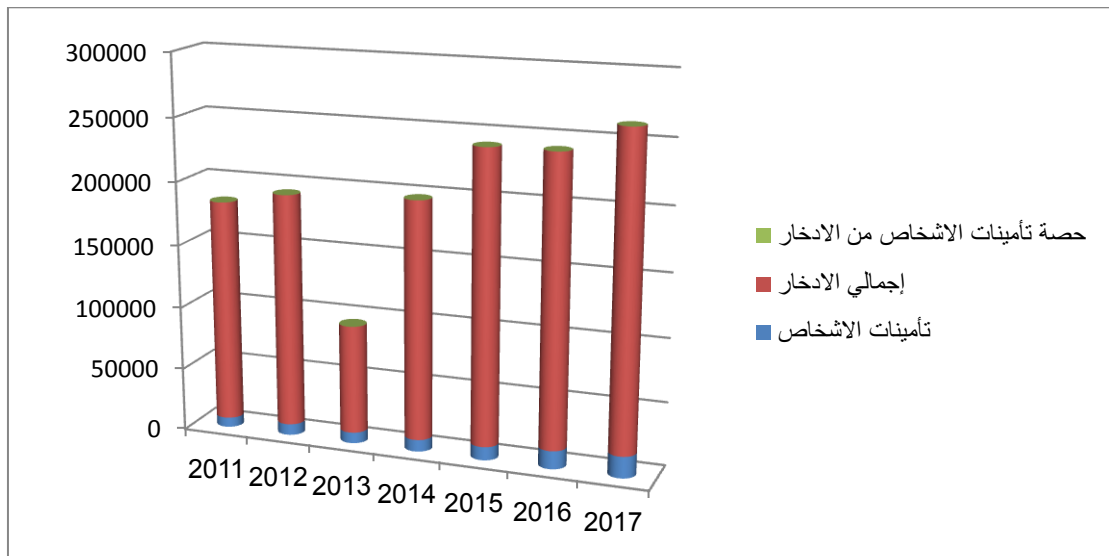
الوحدة: درهم مغربي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التأمين على الأشخاص	7650,6	8776,3	8590,5	9397,7	10559,4	14292,8	16984,7
الادخار الداخلي الخام	175309	184036	185711	187786	230036	226711	245399
حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار (%)	4,36	4,77	4,63	5	4,59	6,3	6,92

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي، وزارة الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

من خلال البيانات الموضحة في الجدول نلاحظ بان حصة التأمين على الأشخاص من إجمالي الادخار الداخلي الخام في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، ففي عام 2011 بلغت 4.36% لتسجل بعد ذلك 6.92% لسنة 2017، رغم هذه الزيادة إلى انه تبقى هذه المساهمة في المغرب ضعيفة كمعظم الدول العربية.

الشكل رقم (08): تطور حصة تأمينات الأشخاص في المغرب خلال الفترة (2011-2017).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

ثالثاً: قياس الأهمية الاقتصادية للتأمينات للأشخاص في الاقتصاد المغربي في الفترة (2011-2017).

لإبراز الأهمية الاقتصادية للتأمين على الأشخاص اعتمدنا أهم مؤشرين هما: معدل الاختراق وكثافة التأمين.

• باستخدام معدل الاختراق:

الجدول رقم (07): تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في المغرب خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: درهم مغربي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	7650,6	8776,3	8590,5	9397,7	10559,4	14292,8	16984,7
النتاج الداخلي الخام	802607	847881	897923	925376	988021	1013559	1063297
معدل الاختراق تأمينات الأشخاص (%)	0,95	1,04	0,96	1,02	1,07	1,41	1,6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمين والاحتياط الاجتماعي، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة تأمينات الأشخاص في إجمالي الناتج الداخلي الخام في المغرب على العموم ضعيفة، حيث سجل معدل الاختراق ما يقارب 0.95% في عام 2011، ليشهد ارتفاع بعدها بدأ من عام 2014 ليصل إلى 1.6% في سنة 2017.

• باستخدام كثافة التأمين:

الجدول رقم (08): تطور كثافة التأمين على الأشخاص في المغرب في الفترة (2011-2017).

الوحدة: درهم مغربي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	7650,6	8776,3	8590,5	9397,7	10559,4	14292,8	16984,7
عدد السكان بالمليون	32,859	33,334	33,825	34,318	34,803	35,277	35,74
كثافة التأمين على الأشخاص	232,8	263,3	254	273,8	303,4	405,2	475,2

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مديرية التأمين والاحتياط الاجتماعي، وزارة

الاقتصاد والمالية، المندوبية السامية للتخطيط، البنك الدولي.

يظهر الجدول مقدار إنفاق الفرد الواحد مقابل خدمات التأمين على الأشخاص، حيث نلاحظ

أن كثافة التأمين شهدت تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة، ففي عام 2011 بلغت ما قيمته 232.8

درهم مغربي، لتسجل أكبر قيمة في سنة 2017 بمقدار 475.2 درهم مغربي.

المطلب الثالث: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في فرنسا في الفترة (2011-

2017).

إن التأمين على الأشخاص في فرنسا وعلى غرار باقي الدول له تأثير على بعض المتغيرات

الاقتصادية الكلية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: لمحة عن التأمينات في فرنسا

تشكل سوق التأمين الفرنسي إلى غاية نهاية سنة 2017 من 285 شركة تأمين، منها (14) شركة

مخصصة في إعادة التأمين وأربع (04) فروع لشركات تأمين أجنبية، و 267 في التأمينات

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

المباشرة، التي تنقسم بدورها إلى (84) شركة متخصصة في التأمين على الحياة، و(183) في التأمين على غير الحياة.¹

ولقد حقق قطاع التأمين في سنة 2017 رقم أعمال قدره 211.6 مليار يورو، منها 25.75% للتأمين على الأضرار والمسؤولية المدنية، و74.24% للتأمين على الأشخاص.²

ثانيا: دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في الادخار الداخلي الخام في فرنسا (2011-2017).

الجدول رقم (09): مساهمة تأمينات الأشخاص في إجمالي الادخار الداخلي الخام في فرنسا

الوحدة: باليورو

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	141,6	132	138,3	149,1	156,3	155,4	157,1
الادخار الداخلي الخام	422,6	424,9	429,2	442,8	464,4	441,4	466,4
حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار	33,51	31,07	32,22	33,67	33,66	35,21	33,68

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الفدرالية الفرنسية للتأمين، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

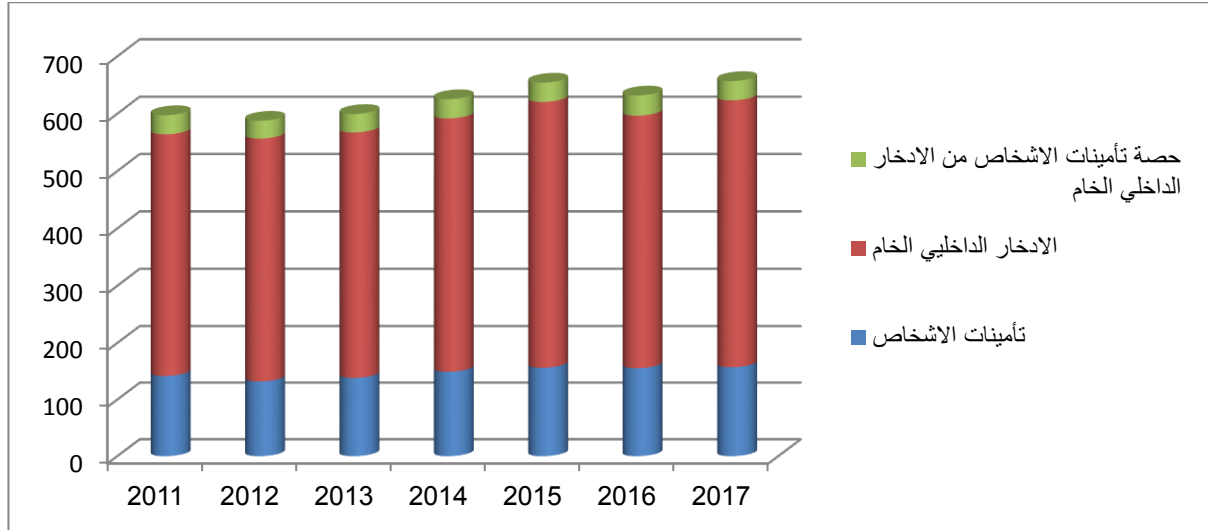
نلاحظ من خلال الجدول بأن مساهمة التأمين على الأشخاص في إجمالي الادخار الداخلي الخام معتبرة على العموم. حيث سجلنا في عام 2011 معدل قارب 33.51% ليعرف تراجع في عام 2012 بمعدل 31.07%، أما بالنسبة الأكبر حصة فكانت في 2016 بمعدل قارب 35.21%، وهذه المساهمة تبرز الدور الفعال الذي يؤديه صنف التأمين على الأشخاص في الاقتصاد الفرنسي وهذا راجع أساسا إلى المكانة التي يحتلها هذا النوع من التأمينات ضمن الأنواع الأخرى من التأمين.

¹ Autorité de contrôle prudentiel et de résolution, les chiffres du marché français du ban ue et de l'assurance, 2017, p 12.

² Fédération fracaisedel'assurance, les assurance de personnes, données clés 2017, p 06.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

الشكل رقم (09): تطور حصة تأمينات الأشخاص في الادخار الداخلي الخام لفرنسا في الفترة (2011-2017).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

ثانيا: قياس الأهمية الاقتصادية للتأمين على الأشخاص في الاقتصاد الفرنسي خلال الفترة (2011-2017).

لإبراز هذه الأهمية تم الاعتماد على مؤشرين تقليديين هما: معدل الاختراق، وكثافة التأمين.

• باستخدام معدل الاختراق:

الجدول رقم (10): تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في فرنسا خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: باليورو

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	141,6	132	138,3	149,1	156,3	155,4	157,1
الناتج الداخلي الخام	2059,3	2086,9	2115,3	2147,6	2194,2	2228,6	2291,7
معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص	6,88	6,33	6,54	6,94	7,12	6,97	6,86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الفدرالية الفرنسية للتأمين، البنك الدولي.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

نلاحظ من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه أن مساهمة التأمين على الأشخاص في إجمالي الناتج الداخلي الخام لفرنسا مساهمة معتبرة، ففي عام 2011 سجلنا معدل بلغ 6.88% حيث تميزت فترة الدراسة باستقرار نسبي بمعدلات متقاربة، وكان أكبر معدل اختراق قد سجل في عام 2015 بمعدل قارب 7.12%.

• باستخدام كثافة التأمين:

الجدول رقم (11): تطور كثافة التأمين على الأشخاص لفرنسا خلال الفترة (2011-2017).

الوحدة: باليورو

السنوات	1011	1012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمينات الأشخاص	141,6	132	138,3	149,1	156,3	155,4	157,1
عدد السكان بالمليون	65,343	65,66	65,999	66,316	66,593	66,86	67,106
كثافة تأمينات الأشخاص	2167	2010,4	2095,5	2248,3	2347,1	2324,3	2341,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير الفدرالية الفرنسية للتأمين، المعهد الوطني للإحصاء والدراسات (Insee)، البنك المركزي الأوروبي، البنك الدولي، للفترة (2011-2017).

نلاحظ من خلال الجدول أن كثافة التأمين على الأشخاص شهدت انخفاض في السنة الثانية من فترة الدراسة إذ بلغت 2010.4 بعدما سجلت 2167 في عام 2011، لتعرف بعد ذلك تزايد بلغ 2347.1 في عام 2015 أكبر قيمة، وعلى العموم فإن إقبال السكان في فرنسا على التأمين على الأشخاص كان ايجابيا وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وعي الفرد بأهمية التأمين على الأشخاص.

المطلب الثالث: مقارنة لأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين على الأشخاص في الجزائر مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017).

من خلال هذا المطلب سنحاول إبراز مكانة الجزائر من بين الدول (المغرب - فرنسا)، من حيث مساهمة تأمينات الأشخاص في الاقتصاديات الوطنية مبرزين بذلك المرتبة التي تحتلها الجزائر استنادا لعدة مؤشرات.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

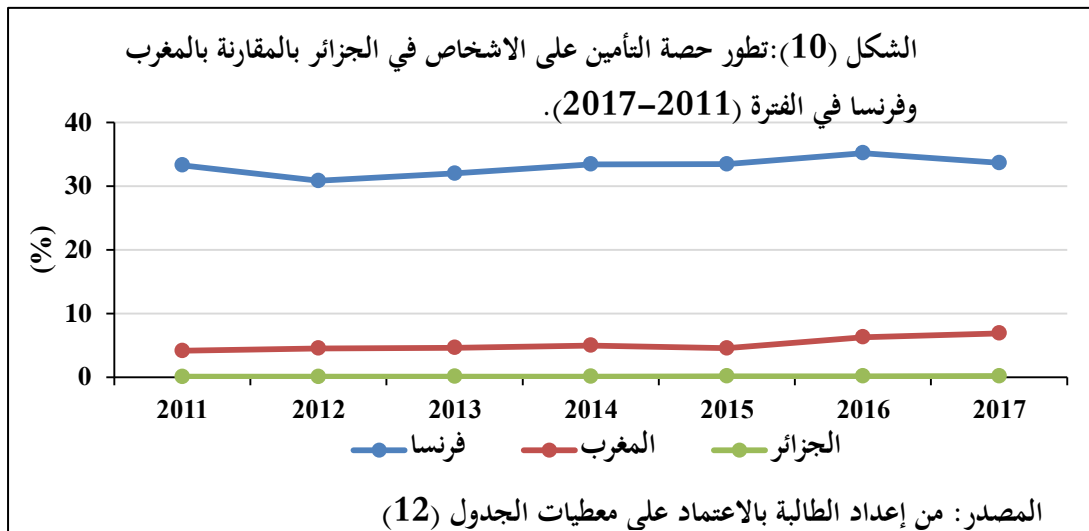
الجدول رقم (12): مقارنة لتطور حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار الداخلي الخام في الجزائر مع المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).

البلد	البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فرنسا	حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار (%)	33,3	30,87	32,01	33,45	33,48	35.21	33.68
المغرب	حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار (%)	4,17	4,54	4,63	4,99	4,56	6.3	6.92
الجزائر	حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار (%)	0,1	0,09	0,11	0,11	0,16	0.17	0.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول (03)، (06)، (09).

يتضح لنا من خلال الجدول كيف أن تطور تأمينات الأشخاص عنصرا هاما في تعبئة الموارد المالية وهو الحال بالنسبة للتأمين على الأشخاص في فرنسا، حيث نلاحظ بأنه حقق مساهمة معتبرة في تعبئة الادخار الداخلي خلال فترة الدراسة، أين بلغت اكبر قيمة لها في عام 2016 بمقدار 35.21%. أما عن تأمينات الأشخاص في الجزائر وبالمقارنة مع التأمين على الأشخاص في فرنسا والمغرب وفق ما يظهره الجدول تعد مساهمته في تعبئة الادخار الداخلي الخام ضئيلة جدا فبعد أن كانت 0.1% في عام 2011 سجلت 0.19% في سنة 2017.

الوحدة: بالدولار



الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

حيث نجد أن مستوى مساهمة الادخار في تنمية الادخار الداخلي الخام في الجزائر وفقا لما يظهره الشكل رقم(10) متدنية جدا، وتكاد تنعدم إذا ما قورنت بالمغرب وفرنسا، فالمغرب ورغم ضعف هذه المساهمة فيها تظل أحسن أداءا من الجزائر في حين سجلت المساهمة في فرنسا أعلى المستويات طيلة فترة الدراسة.

الجدول رقم (13): مقارنة لتطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع

المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017). (%)

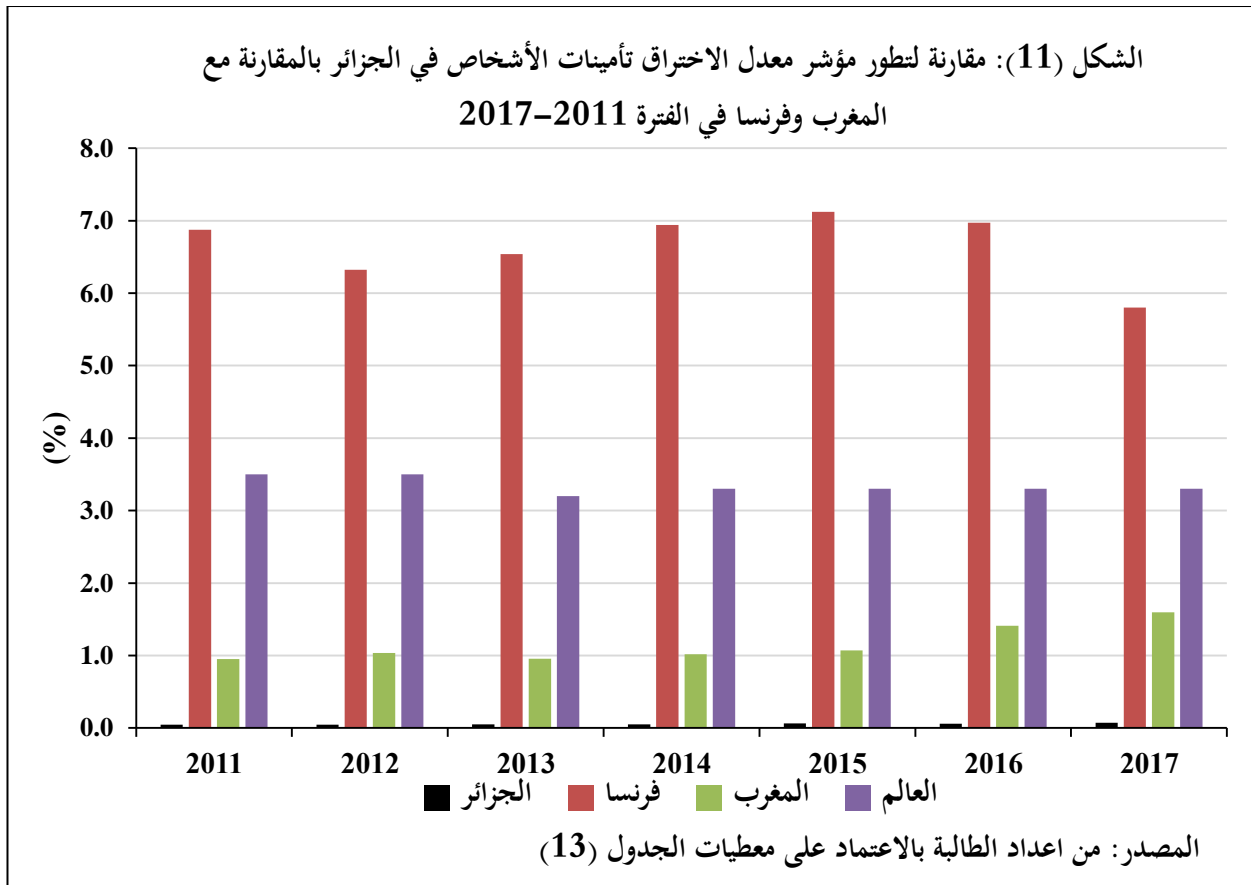
البلد	البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
فرنسا	معدل الاختراق للتأمين على الأشخاص	6,88	6,33	6,54	6,94	7,12	6,97	6,86
	الترتيب عالميا	10	11	11	11	11	11	10
المغرب	معدل الاختراق للتأمين على الأشخاص	0,95	1,04	0,96	1,02	1,07	1,41	1,6
	الترتيب عالميا	49	47	47	45	45	43	43
الجزائر	معدل الاختراق للتأمين على الأشخاص	0,05	0,04	0,05	0,05	0,06	0,06	0,07
	الترتيب عالميا	84	85	81	82	81	83	81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (04) (07) (10) موقع sigma swiss.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المساهمة المعتبرة للتأمينات الأشخاص لفرنسا في الناتج الداخلي الخام، أين بلغت هذه المساهمة اعلي قيمة لها في سنة 2015 بنسبة قدرها 7.12% محققة المرتبة 11 من نفس العام، مدعومة أساسا بالتأمين على الحياة وهو الأمر الذي ميز هذا النوع من التأمين في فرنسا عن الجزائر والمغرب خلال فترة الدراسة. أما فيما يتعلق بالجزائر، فان نسبة

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

مساهمة التأمين على الأشخاص بالنسبة لنواتجها الداخلي الخام فتعد الأضعف من بين الدول الأخرى المدروسة، فكانت وفق ما يظهره الجدول تحتل المرتبة الأخيرة ، حيث سجلت أكبر نسبة في سنة 2017 بمعدل 0.07%، أين كانت تحتل المرتبة 81 لعام 2017، ويأتي هذا الضعف أساسا من ضعف صنف تأمينات الأشخاص نفسه. كما نلاحظ أيضا هذا الضعف بالنسبة للمغرب في مساهمة تأمينات الأشخاص في الناتج الداخلي الخام لها حيث سجلت أكبر نسبة في عام 2017 بمقدار 1.6% محتلة بذلك المرتبة 69 في نفس السنة، إلى أن هذا الضعف إذا ما قورن بالجزائر إلى أنها تظل أفضل من مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في الناتج الداخلي الخام في الجزائر.



والشكل أعلاه يوضح التخلف الذي تشهده كلا من الجزائر والمغرب محتلة بذلك آخر المراتب، في حين كانت فرنسا تحتل الصدارة خلال فترة الدراسة.

الفصل الثاني نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني

الجدول رقم (14): تطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).

الوحدة: بالدولار الأمريكي

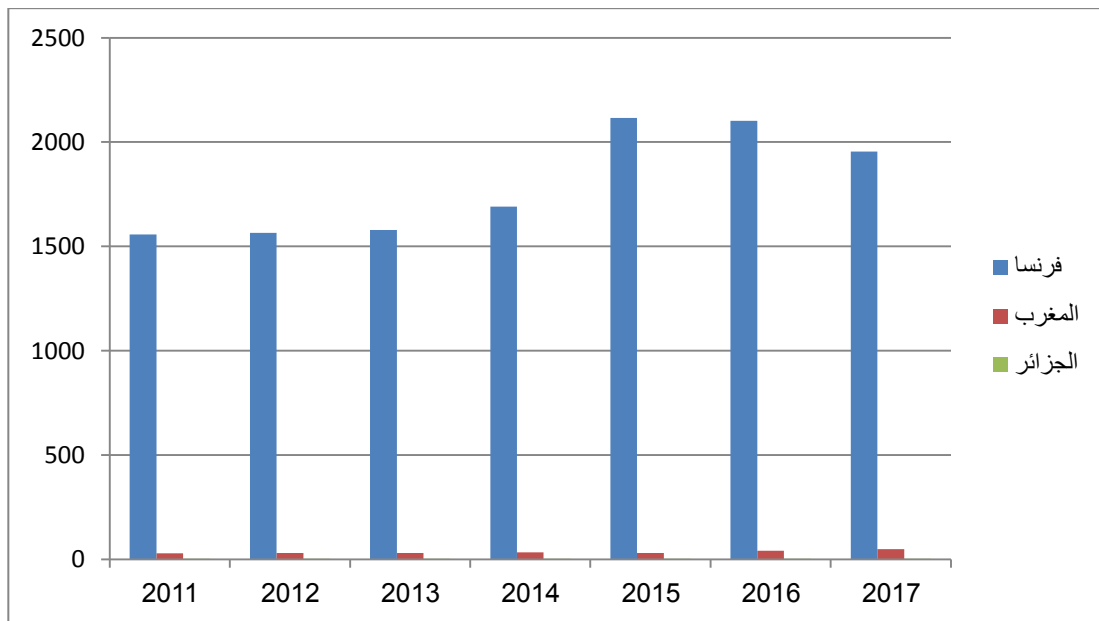
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	البيان	
1954.82	2101.17	2115.44	1690.95	1577.91	1564.69	1556.77	فرنسا	كثافة
49.03	41.31	30.97	32.57	30.28	30.76	28.92	المغرب	التأمين
2.93	2.53	2.51	2.71	2.69	2.58	2.63	الجزائر	على الأشخاص

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (05)، (08)، (11).

نلاحظ من خلال الجدول أن الفرد الجزائري يعد الأضعف إنفاقا على خدمات التأمين على الأشخاص وذلك بالمقارنة مع فرنسا والمغرب، حيث لم تتجاوز كثافة التأمين في أكبر قيمة لها لسنة 2017 مبلغ 2.93 دولار، يليه الفرد المغربي بـ 49.03 دولار.

أما عن مؤشر كثافة التأمين على الأشخاص في فرنسا فانه وفق هذا المؤشر فان الفرد الفرنسي هو الأعلى إنفاقا على خدمات التأمين على الأشخاص بمقدار يتجاوز المعدل العالمي.

الشكل رقم (12): مقارنة لتطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

من الشكل يتضح انه حسب مؤشر كثافة التأمين أن إنفاق الفرد الجزائري على خدمات التأمين على الأشخاص ضعيفا جد، مما يجعل الجزائر وفق هذا المؤشر تحتل المرتبة الأخيرة بعد المغرب، وان فرنسا في المرتبة الأولى وهذا يدل على وعي الفرد الفرنسي بأهمية التأمين على الأشخاص وهذا ما يعكس في إقباله على خدمات التأمين المقدمة في هذا الصنف.

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال ما تم التطرق إليه أثناء دراسة محاور هذا الفصل، أن سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر يتشكل من 08 شركات متخصصة في هذا المجال تقوم بتقديم مختلف أنواع منتجات التأمين على الأشخاص، وكانت هذه الشركات ناتجة عن القانون 04-06 الذي يقضي بفصل نشاط تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار. حيث عرف سوق تأمينات الأشخاص خلال فترة الدراسة (2011-2017) تطورا ملحوظا حيث كانت اكبر نسبة للتأمين على الحياة يليه الاحتياط الجماعي، بينما كانت الرسملة شبه منعدمة، لكن هذا التطور كان تطورا كميا وليس نوعيا، لأنه لم يكن ناتج عن طرح منتجات تأمينية جديدة من قبل شركات تأمينات الأشخاص بل كان ناتج عن زيادة الطلب على منتجات هذا النوع من التأمينات.

ورغم هذا التطور الذي شهده السوق إلى أن مساهمة التأمين على الأشخاص في تعبئة الادخار الوطني كانت ضعيفة جدا، وهذا راجعا أساسا إلى ضعف هذا الصنف في حد ذاته، والجزائر إذا ما قورنت بغيرها من الدول كالمغرب وفرنسا نجدها تعاني من تخلف كبير وهذا ما توصلنا إليه من خلال إجراء دراسة مقارنة عن طريق دراسة مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تنمية الادخار الوطني في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا، وقياس الأهمية الاقتصادية للتأمين على الأشخاص باستخدام أهم مؤشرين (معدل الاختراق - كثافة التأمين)، حيث أوضحت هذه الدراسة أن فرنسا كانت هي الرائدة من حيث فعالية تأمينات الأشخاص في حين احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة.

خاتمة عامة

خاتمة:

من خلال معالجتنا للموضوع بمختلف محاوره، تعرفنا على أن التأمين على الأشخاص عرف منذ القدم حيث مارسته الحضارات القديمة (المصريين الصينيين...الخ) فالتأمين على الحياة ظهر بظهور التأمين البحري، لكنه لم يعرف بصورته المعاصرة إلى في انجلترا حوالي عام 1300 م، وأصدرت أول وثيقة تأمين على الحياة في لندن عام 1583، وأنشأت أول شركة تأمين على الحياة في فرنسا عام 1778. أما بالنسبة للجزائر فكان أول ميلاد لتأمينات الأشخاص بموجب القانون رقم 04-06 والذي نص على الفصل بين نشاطات التأمين إلى شركات تمارس نشاطات التأمين على الأضرار وشركات تمارس نشاطات التأمين على الأشخاص.

والتأمين على الأشخاص وباعتباره وسيلة للحماية من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الفرد طيلة حياته من لحظة ولادته وحتى لحظة وفاته نظرا لتنوع منتجاته بين التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث الجسدية والمرض وحتى التأمين الجماعي وتأمين السفر...الخ، يتعدى دوره من توفير الأمان والحماية إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وذلك لتأثيره في العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بما في ذلك الادخار الداخلي الخام، وذلك للخاصة التي يتميز به صنف تأمينات الأشخاص وهي انعدام الصفة التعويضية ما يجعلها تكتسب صبغة ادخارية لما لها القدرة على تعبئة المدخرات ومنه تمويل الاقتصاد عن طريق إعادة استثمارها في مشاريع مريحة.

والجزائر وعلى غرار باقي الدول سعت لتعزيز هذا الصنف من التأمينات عن طريق سن القانون 04-06، والذي شجع أكثر تأمينات الأشخاص حيث تولد عنه 08 شركات متخصصة في التأمين على الأشخاص، وذلك بعد إعطاء مهلة قدرها 05 سنوات أمام الشركات الناشطة في سوق التأمينات الجزائري إلى فصل نشاطها إلى شركات متخصصة في تأمينات الأضرار وشركات متخصصة في تأمينات الأضرار.

ومن خلال دراستنا للموضوع وبغية الوصول إلى النتائج المرجوة قمنا بدراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا، من خلال دراسة مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تعبئة الادخار الداخلي زيادة على قياس الأهمية الاقتصادية لهذا الصف من التأمينات.

نتائج الدراسة:

✓ وجود مجموعة من القوانين والتشريعات التي تشجع وتحفز على تطوير سوق التأمين على الأشخاص، من أهمها القانون المؤرخ في 20 فيفري 2006، ومن بين أهم ما أتى به هذا القانون نجد:

• تعميم التأمين الجماعي، الذي يعتبر من أهم التأمينات على الأشخاص المكتملة لنظام التأمين الإجباري.

• تدعيم التأمينات على الأشخاص عن طريق الإعفاءات الضريبية.

• الفصل بين نشاطات شركات التأمين إلى شركات التأمين على الأشخاص وشركات تأمينات الأضرار.

✓ تطور ايجابي في نسب الزيادة للتأمين على الأشخاص خلال فترة الدراسة (2011-2015).

✓ تطور سوق التأمين على الأشخاص هو تطور كمي وليس نوعيا، وهذا عن طريق زيادة الطلب على منتجات التأمين التي كانت موجودة من قبل السوق ولم يكن تطور ناتجا عن طرح منتجات جديدة.

✓ مساهمة التأمين على الأشخاص في تعبئة الادخار الوطني ضعيفة جدا وهذا راجع أساسا إلى ضعف هذا الصنف من التأمينات، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن تظل مساهمة التأمين على الأشخاص في تنمية الاقتصاد الوطني ضئيلة جدا. كما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي مفادها انه يساهم اختلال نشاط

التأمين على الأشخاص في ضعف تمويل الاقتصاد الوطني باعتباره من بين اهم موارد تغذية الادخار الوطني.

✓ وجود سوق كامنة للتأمين على الأشخاص، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي مفادها يعاني قطاع التأمين في الجزائر من اختلالات كبيرة ترجع بالأساس إلى ضعف فرع التأمين على الأشخاص.

✓ التأمين على الأشخاص في الجزائر ضعيف جدا إذا ما قورن بالتأمين على الأشخاص في المغرب وفرنسا.

اقتراحات:

✓ العمل على تنويع منتجات التأمين على الأشخاص بما يلائم الاحتياجات المختلفة للفرد الجزائري.

✓ العمل على إيجاد منتجات خاصة بأصحاب الدخل المحدود حيث تكون في متناول قدرتهم المالية.

✓ العمل توسعة قنوات توزيع منتجات التأمين على الأشخاص لدى البنوك.

✓ وضع برامج ترويج وإعلام المستهلكين بمختلفة أنواع منتجات تأمينات الأشخاص.

✓ تشجيع شركات التأمين على الأشخاص بهدف تخفيض عبء الحكومة، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في تعبئة المدخرات ومنه تمويل الاقتصاد.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. احمد عبد الرحمان ، النظرية الاقتصادية الكلية، الإسكندرية، 1997.
2. جمعة عقل سعيد ، محمد عريقات حربي، مبادئ التأمين، دار البداية، الأردن، 2010.
3. حميدة جميلة ، الوجيز في عقد التأمين دراسة على ضوء التشريع الجزائري الجديد للتأمينات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
4. رشدي سالم ، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار اليازية للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
5. سامي نجيب، تأمينات الأشخاص، دار التأمينات، 2008.
6. شرف الدين أحمد ، أحكام التأمين دراسة في القانون والقضاء المقارنين، ط 3، القاهرة، 1991.
7. عبدالله سلامة ، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، ط 4، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974.
8. عزمي سلام أسامة ، نوري موسى شقيري ، إدارة الخطر والتأمين، ط 2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
9. علي عبد به إبراهيم ، التأمين ورياضياته التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
10. علي عبد ربه إبراهيم ، مبادئ التأمين التجاري والاجتماعي النواحي النظرية والتطبيقات العلمية والرياضية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1988.
11. عمارة مريم ، مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2014.
12. قندوز طارق ، الخطر والتأمين- مدخل أجهزة الإشراف والرقابة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
13. محمود الهانسي مختار، إبراهيم عبد النبي جمودة، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
14. معراج جديدي، محاضرات في قانون التأمين الجزائري، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 201.

ثانيا: المذكرات ولأطروحات:

1. بناي مصطفى ، واقع وآفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمتغيرات الدولية 2005-2017، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
2. حدباوي أسماء ، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات: دراسة السوق الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012/2011.
3. خلادي إيمان نور اليقين ، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012.
4. شبيرة محيي الدين، تأمين السيارات بين التسعيرة والتعويضات حالة الأضرار المادية دراسة ميدانية بشركة saa، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.
5. شيخكريمة، إشكالية تطوير ثقافة التأمين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
6. غجاتي إلهام، موبلي لقطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012.
7. غفصي توفيق ، سياسات ترقية قطاع التأمين الجزائري في تفعيل دوره للنهوض بالاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.
8. لعميد نور الهدى ، واقع سوق التأمين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2010.
9. لعور صندرة ، التأمين على أخطار المؤسسة - دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال-، رسالة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005.
10. محمد عبد اللطيف، تقدير دالة الادخار في السودان خلال الفترة (1995-2008)، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2010.

11. مهدي حسني ، واقع وآفاق تأمينات الأشخاص دراسة حالة بالشركة saa وكالة أم البواقي، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012.
12. ناصر الحرازين ريهام ، تقدير دالة الادخار في الاقتصادية الفلسطينية للفترة (1995-2013)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.
13. سويسي وهيبية، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2012)، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2014-2015.
14. جنيدي مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي " VAR " (1970-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

ثالثا: المجالات:

1. بارة سهيلة ، حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار دراسة حالة سوق التأمينات الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
2. باليمصعب، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
3. دبزونمحمد، وضعية سوق التأمينات على الأشخاص في الجزائر، مجلة أبعاد اقتصادية، دت.
4. صالح داؤود إسرائ ، عقد التأمين الجماعي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد 43، الموصل، 2010.
5. محمود يوسف وآخرون، أثر العوامل الاقتصادية والديموغرافية في الطلب على تأمينات الحياة في سورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 34، دمشق، 2017.

رابعاً: القوانين والمراسيم:

1. قرار مؤرخ في 11 أوت 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين " مصير حياة "، الجريدة الرسمية، العدد 56، الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 2011.
2. قرار مؤرخ في 02 نوفمبر 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "أكسا للتأمينات الجزائر الحياة"، الجريدة الرسمية، العدد 21، الصادر بتاريخ 11 ابريل 2012.
3. قرار مؤرخ في 05 يناير 2012، يقضي باعتماد شركة التأمين " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص"، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر بتاريخ 29 جويلية 2012.
4. قرار مؤرخ في 10 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "شركة تأمين الاحتياط والصحة"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.
5. قرار مؤرخ في 22 فبراير 2015، يقضي باعتماد شركة التأمين " الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص"، الجريدة الرسمية، العدد 45، الصادر بتاريخ 23 اوت 2015.
6. قرار مؤرخ في 11 اكتوبر 2006، يقضي باعتماد شركة التأمين " كارديف الجزائر"، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر بتاريخ 02 ديسمبر 2006.
7. القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "تأمين لايف الجزائر"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.
8. القرار المؤرخ في 09 مارس 2011، يقضي باعتماد شركة التأمين "كرامة للتأمين"، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادر بتاريخ 17 ابريل 2011.
9. القانون 04-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المعدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق
10. بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.
11. المادة 24 من القانون رقم 04-06، العدل والمتمم للأمر 95-07 المتعلق بالتأمينات، الجريدة الرسمية، العدد 15، الصادر بتاريخ 12 مارس 2006.
12. المادة 67 من القانون رقم 04-06 المعدل والمتمم للأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات.
13. المادة 62 من القانون رقم 04-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المعدل والمتمم للأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات.
14. المادة 65 من الأمر 95-07، المتعلق بالتأمينات.

15. المادة 64 من الأمر رقم 95-07، المتعلق بالتأمينات.

16. المادة 60 من الأمر رقم 95-07 المؤرخ في 25 يناير 1995، المتعلق بالتأمينات،
الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر بتاريخ 08 مارس 1995.

خامسا: التقارير:

اولا: بالعربية:

1. تقارير سنوية لمديرية التأمينات (وزارة المالية)
2. تقارير الديوان الوطني للإحصائيات
3. تقارير البنك الدولي
4. تقارير الفدرالية الفرنسية
5. تقارير البنك المركزي الاوربي
6. تقارير المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (insee)
7. تقارير مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي

ثانيا: بالفرنسية

1. Direction des assurances et de la prévoyance sociale (Maroc)‘ Rapport d’activité des entreprises d’assurances et réassurance au Maroc‘ 2017.
2. Autorité de contrôle prudentiel et de résolution‘ les chiffres du marché français du ban ue et de l’assurance‘ 2017.
3. Fédération fracaisedel’assurance‘les assurance de personnes‘ données clés 2017.
4. Yasmina ferchouch, Regroupement annuel des cadres de la CASH, Revue de L’Assurance éditée par le consentions at. des Assurances. N° 10/ Septembre 2015.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1. www.caarama.dz.
2. www.tala Assurances.dz
3. www. Cardifel-djazair.dz.
4. www.Macirvie.com.

5. [wwwAXA.dz](http://www.AXA.dz).
6. www.amana.dz.
7. ww.abahe.couk.
8. [www. Le mutualiste.dz](http://www.Le mutualiste.dz).

الفهرس

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
<u>23</u>	أنواع التأمين لحالة الوفاة	01
<u>42</u>	تطور الأعمال لسوق تأمينات الأشخاص (2011-2017).	02
<u>43</u>	حصص منتجات تأمينات الأشخاص من إجمالي سوق تأمينات الأشخاص خلال الفترة (2011-2017).	03
<u>45</u>	تطور الادخار الوطني خلال الفترة (2011-2017).	04
<u>46</u>	حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار الداخلي الخام في الجزائر (2011-2017).	05
<u>49</u>	تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في الجزائر (2011-2017).	06
<u>50</u>	تطور كثافة التأمين على الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).	07
<u>52</u>	تطور حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار في المغرب (2011-2017).	08
<u>56</u>	تطور حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار الداخلي الخام لفرنسا في الفترة (2011-2017).	09
<u>58</u>	تطور حصة التأمين على الأشخاص في الجزائر بالمقارنة بالمغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).	10
<u>60</u>	مقارنة لتطور مؤشر معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).	11
<u>61</u>	مقارنة لتطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017).	12

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
41	تطور رقم الأعمال سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).	01
44	تطور الادخار الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).	02
45	مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة الادخار الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).	03
48	تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).	04
49	تطور كثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر خلال الفترة (2011-2017).	05
52	تطور مساهمة التأمين على الأشخاص في الادخار الداخلي الخام للمغرب في الفترة (2011-2017).	06
53	تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في المغرب خلال الفترة (2011-2017).	07
54	تطور كثافة التأمين على الأشخاص في المغرب في الفترة (2011-2017).	08
55	مساهمة التأمين على الأشخاص في إجمالي الادخار الداخلي الخام في فرنسا (2011-2017).	09
56	تطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في فرنسا خلال الفترة (2011-20147).	10
57	تطور كثافة التأمين على الأشخاص لفرنسا خلال الفترة (2011-2017).	11
58	مقارنة لتطور حصة تأمينات الأشخاص من إجمالي الادخار الداخلي الخام في الجزائر مع المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).	12
59	مقارنة لتطور معدل الاختراق لتأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).	13
61	تطور لكثافة تأمينات الأشخاص في الجزائر بالمقارنة مع المغرب وفرنسا في الفترة (2011-2017).	14

فهرس المحتويات

العنوان

الشكر والعرفان

الإهداء

الصفحة	العنوان
أ-و	مقدمة عامة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للتأمين على الأشخاص والادخار الوطني	
8	تمهيد.....
9	المبحث الأول: ماهية التأمين على الأشخاص
9	المطلب الأول: نشأة التأمين على الأشخاص
10	المطلب الثاني: تعريف تأمينات الاشخاص
11	المطلب الثالث: أهمية التأمين على الأشخاص
16	المبحث الثاني: تقسيمات التأمين على الأشخاص
16	المطلب الأول: التأمين على الحياة
25	المطلب الثاني: أشكال أخرى للتأمين على الأشخاص
27	المطلب الثالث: انعدام الصفة التعويضية للتأمين على الأشخاص
29	المبحث الثالث: ماهية الادخار الوطني
29	المطلب الأول: تعريف الادخار الوطني
30	المطلب الثاني: مصادر الادخار الوطني
31	المطلب الثالث: أهمية الادخار الوطني
32	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: نشاط تأمينات الأشخاص وأهميته في الاقتصاد الوطني	
34	تمهيد:.....
35	المبحث الأول: واقع التأمين على الأشخاص في الجزائر

35	المطلب الأول: نشأة تأمينات الأشخاص في الجزائر
36	المطلب الثاني: هيكل سوق التأمين على الأشخاص في الجزائر حسب الشركات
39	المطلب الثالث: هيكل سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر حسب المنتجات
40	المبحث الثاني: دراسة مساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في تعبئة المدخرات (1011- (2017
40	المطلب الأول: تطور رقم أعمال سوق التأمين على الأشخاص في الجزائر (2011-2017)
44	المطلب الثاني: دراسة مساهمة تأمينات الأشخاص في تعبئة الادخار في الجزائر (2011- (2017
47	المبحث الثالث: مقارنة لمساهمة نشاط تأمينات الأشخاص في الجزائر مع بعض الدول (المغرب - فرنسا)
47	المطلب الأول: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (2011-2017)
50	المطلب الثاني: دراسة إحصائية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المغرب (2011-2017)
54	المطلب الثالث: مقارنة للأهمية الاقتصادية لنشاط التأمين على الأشخاص في الجزائر مع المغرب وفرنسا خلال الفترة (2011-2017)
63	خلاصة الفصل
64	الخاتمة
74-68	قائمة المراجع
76	قائمة الاشكال
77	قائمة الجداول
78	فهرس المحتويات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مساهمة نشاط التأمين على الأشخاص في تنمية الادخار الوطني ومنه تمويل الاقتصاد؛ ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على بيانات مختلفة تخص سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر بالاستناد إلى تقارير سنوية لهيئات رسمية خلال فترة الدراسة، مع استخراج بعض النسب والمؤشرات (معدل الاختراق، كثافة التأمين) ومقارنتها مع تلك السائدة في المغرب وفرنسا اللتان تشتركان مع الجزائر في بعض القواسم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث أظهرت تلك المؤشرات مدى التخلف الكبير الذي يعانيه سوق تأمينات الأشخاص في الجزائر، انعكست في ضعف مساهمته في تمويل وتطوير الاقتصاد الوطني.

كلمات مفتاحية: التأمين على الأشخاص، الادخار الوطني، معدل الاختراق، كثافة التأمين.

Abstract :

The purpose of this study is to evaluate the contribution of the insurance activity to people in the development of national savings, including the financing of the economy. To achieve this objective, various data were used for the insurance market in Algeria based on annual reports of official bodies during the study period, The intensity of insurance) and compare them with those prevailing in Morocco and France, which share Algeria in some social, cultural and economic contexts. These indicators showed the great backwardness experienced by the people insurance market in Algeria, The national economy.

Keywords: personal insurance, national savings, penetration rate, insurance density.